



Distr.
GENERAL

A/34/23/Add.1*
25 September 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البنديان ٩٠ و ١٨ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(شاملا أعمالها خلال ١٩٧٩)

المقرر : السيد لطف الله حيدر (الجمهورية العربية السورية)

الفصل الثامن

روديسيا الجنوبية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١١-١	ألف - زائر اللجنة الخامسة في المسألة
٤	١٢	باء - مقرر اللجنة الخاصة

المرفق - ورقة عمل من اعداد الأمانة العامة .

* تتضمن هذه الوثيقة الفصل الثامن من تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة .
سيصدر الفصل الاستهلالي العام تحت الرمز A/34/23 . كذلك فان الفصول من الأول الى السابع
(A/34/23 (Part I-V)) تتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية وسوف تصدر فصول التقرير الأخرى تحت
لرمز ذاته أو في صورة اضافات للوثيقة A/34/23 . أما التقرير الكامل فسيصدر فيما بعد ضمن الوثائق
لرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) .

79-24404

الفصل الثامن

روديسيا الجنوبية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نالت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساتها ١١٣٩ إلى ١١٤٥، المعه في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩، أثناء الدورة التي عقدتها في بلغراد .
- ٢ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار لدى نظرها في هذا البند، ما يتصل بالموضوع من أحكاما وقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك خاصة القرارين ٣٨/٣٣ ألف و ٣٨/٣٣ با، المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة روديسيا الجنوبية، والقرار ٤٤/٣٣، المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعم وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ٤٤/٣٣ " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها، وبخاصة . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ". وأولت اللجنة كذلك الاهتمام اللازم لقرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا الجنوبية .
- ٣ - وكان بين يدي اللجنة الخاصة، أثناء نظرها في هذا البند، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات الحاصلة في الاقليم .

١ - اشتراك حركة التحرير الوطني

- ٤ - قامت اللجنة الخاصة، طبقاً لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وعملاً بالعائد، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، بدعوة حركة التحرير الوطني لروديسيا الجنوبية، الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في هذا البند . واستجابة لهذه الدعوة، حضر ممثلو حركة التحرير الوطني مداولات اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٧ أدناه) .

٢ - المناقشة العامة

- ٥ - في الجلسة ١١٣٦، المعقودة في ٤ نيسان/ابريل، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير الثامن والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1290) وقررت أن تبحث مسألة روديسيا الجنوبية في اجتماع بلغراد، وأن تجرى مناقشة عامة تشمل مسألتها روديسيا الجنوبية وناميبيا، وأن تتخذ، في ختام المناقشة، مقرراً يشمل هذين البندين .

٦ - وبناءً على ذلك قامت اللجنة الخاصة ، في جلساتها ١١٣٩ الى ١١٤٥ ، المعقودة في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان /ابريل بالنظر في مسألة روديسيا الجنوبية ، بمشاركة نشطة من ممثل الدولة القائمة بالادارة . وكذلك ممثلي حركة التحرير الوطني ؛ وفي ختام المناقشة العامة ، اعتمدت وثيقة ختامية عن انهاء الاستعمار في زيمبابوي وفي ناميبيا (انظر الفقرة ١٠ أدناه) . وقد تكلم في المناقشة العامة ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/FV.1139) ؛ واثيوبيا واندونيسيا وبلغاريا في الجلسة ١١٤٠ (A/AC.109/FV.1140) ؛ وشيلي وجمهورية تنزانيا المتحدة والهند وتونس وفيجي في الجلسة ١١٤١ (A/AC.109/FV.1141) ؛ واستراليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايران وسيراليون في الجلسة ١١٤٢ (A/AC.109/FV.1142) ؛ والسويد والجمهورية العربية السورية والصين وكوبا وأفغانستان في الجلسة ١١٤٣ (A/AC.109/FV.1143) ؛ وترينيداد وتوباغو وتشيكوسلوفاكيا والكونغو ويوغوسلافيا في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/FV.1144) . وألقى ممثل الجمهورية العربية السورية بياناً اضافياً (A/AC.109/FV.1145) .

٧ - وتكلم كل من السيد تيريفياكي كانغاي والسيد جون نكومو ممثلي الجبهة الوطنية في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/FV.1139) .

٨ - وتكلم في هذه المسألة أيضا ممثلا كل من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة في الجلسة ١١٣٩ (A/AC.109/FV.1139) ؛ وممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجلسة ١١٤٠ (A/AC.109/FV.1140) ؛ وممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/FV.1144) ؛ وممثل لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بتحرير افريقيا في الجلسة ١١٤٥ (A/AC.109/FV.1145) [انظر أيضا A/34/23 (الجزء الثاني)] .

٩ - وبموافقة اللجنة الخاصة اشترك ممثلو كل من الجزائر وأنغولا واليونان في مناقشات اللجنة . فتكلم ممثل الجزائر في الجلسة ١١٤٣ (A/AC.109/FV.1143) ؛ وتكلم ممثل أنغولا في الجلسة ١١٤٤ (A/AC.109/FV.1144) .

٣ - مشروع مقبرر

١٠ - اعتمدت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٤٥ ، المعقودة في ٢٧ نيسان /ابريل ، نص مشروع الوثيقة الختامية المتعلقة بانهاء الاستعمار في زيمبابوي وناميبيا (A/AC.109/576) انظر الفقرة ١٢ أدناه) دون اعتراض . وتكلم في هذا الصدد ممثلو ساحل العاج ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسويد واستراليا (A/AC.109/FV.1145) .

١١ - وفي ٢٧ نيسان /ابريل أحيل الفرع الثامن من الوثيقة الختامية المتصل بمسألة روديسيا الجنوبية الى رئيس مجلس الأمن (S/13263) . وفي ١٥ أيار/مايو ، أحيل نص الوثيقة الى الممثل الدائم للمملكة

المتحدة لدى الأمم المتحدة لكي يرفعه الى حكومته . كما أرسلت نسخ من الوثيقة الختامية الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة : والى منظمة الوحدة الافريقية .

با* - مقرر اللجنة الخاصة

١٢ - يرد فيما يلي الفروع ذات الصلة من الوثيقة الختامية المتعلقة بانها* استعمار زيمبابوي وناميبيا (A/AC.109/578) ، التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٥ ، المعقودة في ٢٧ نيسان ابريل ، وهي الوثيقة المشار اليها في الفقرة ١٠ أعلاه :

(١) قبلت اللجنة الخاصة ، مع التقدير ، في اطار برنامج العمل الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٣٣ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، دعوة حكومة يوغوسلافيا في ذلك الشأن ، وعقدت سلسلة من الجلسات العامة في بلغراد في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ للبحث في مسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، نظرا لاستمرار الاحتلال غير الشرعي لهذين الاقليمين والسيطرة عليهما من جانب نظامي حكم سالزبورى وبريتوريا العنصريين ، وهي حالة قرر مجلس الأمن أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

(٢) واستمعت اللجنة الخاصة ، في جلستها الافتتاحية ، الى رسالة هامة وملمهة من فخامة السيد جوزيب بروز تيتو ، رئيس جمهورية يوغوسلافيا ، أعلن فيها أن " القضاة على الاستعمار علاوة على كونه مسألة يخاطب فيها ضمير البشرية ، هو أيضا مطلب أساسي لتخفيف حدة التوتر في العالم ، ولتعزيز علاقات المساواة فيما بين البلدان ولصون السلم في العالم " . ومضى الرئيس تيتو قائلا " ان يوغوسلافيا قد ظلت دائما ترى أن الاحترام الكامل لمبادئ سيادة كافة الشعوب والبلدان واستقلالها ومساواتها لا يمكن فرض حدود عليها والتشكيك فيها لأجل أى مصلحة ، أيا كان صاحبها " . كما أكد الرئيس تيتو أنه " منذ تشكيل حركة عدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٦١ ، ظل انها* الاستعمار من أهم أهدافها " وأعلن الرئيس أنه قد حان الأوان " لأن تعرب الأمم المتحدة عن تضامنها وتقدم مساعدة فعالة لشعوب الجنوب الافريقي وتتخذ تدابير حاسمة لعزل نظم الحكم العنصرية وتطبيق جزاءات فعالة ضدها " (١) .

(٣) كما استمعت اللجنة الخاصة الى كلمة ترحيب وخطاب رئيسي ألقاه السيد جوزيب فرهوفيتش ، وزير الخارجية الاتحادي في يوغوسلافيا .

(٤) وبعد أن نظرت اللجنة الخاصة في مسألتَي روديسيا الجنوبية وناميبيا ، في إطار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبعد أن استمعت إلى بيانات من ممثلي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية لدى الأمم المتحدة ، ومن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، ومن ممثلي الجزائر وأنغولا ، وكذلك من ممثلي الجبهة الوطنية لزمبابوي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فإن اللجنة تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة البالغة الخطورة السائدة في هذين الاقليمين نتيجة المناورات المستمرة التي يقوم بها نظام حكم سالزبورج العنصري غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاطالة أمد سيطرتهم غير الشرعية على هذين الاقليمين ولفرض نظامي حكم عميلين على شعبي زمبابوي وناميبيا .

(٥) ويتحمل كل من نظام حكم سالزبورج غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا العنصري مسؤولية جسيمة عن خلق حالة تهديد السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي تهديدا خطيرا . وقد ترتب هذا على استمرارهما في انكار أهم حقوق الانسان الأساسية للشعبين الافريقيين في الاقليمين اللذين يعتلانهما احتلالا غير شرعي ، بما في ذلك الحق في القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين ، وذلك بلجؤتهما إلى استخدام العنف والقمع بلا هوادة في محاولة لخنق الأمانى الحقيقية لهذين الشعبين وبما يرتكبانه بصورة متكررة من أعمال عدوانية ضد دول مجاورة ورفضهما العنيد للامتثال لقرارات ومقررات مجلس الأمن .

(٦) وفي مواجهة هذه الحالة الآخذة في التدهور على نحو سريع ، تدعو اللجنة الخاصة رسميا ، إلى التضامن الدولي مع شعبي زمبابوي وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني الأصليتين اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وهما - الجبهة الوطنية لزمبابوي والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، ومساندتها جميعا في كفاحها العادل من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقيين . وتحت اللجنة كافة السدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، على أن تقدم كل مساعدة ممكنة إلى شعبي زمبابوي وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني في نضالهما من أجل انهاء الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري .

(٧) وتدعو اللجنة الخاصة بقوة نظام حكم سالزبورج غير الشرعي ونظام حكم جنوب افريقيا العنصري للجؤتهما الغاشم والمتزايد إلى العنف والارهاب ضد الشعوب الافريقية الواقعة تحت سيطرتهم ، ولتحديهما الساخر للأمم المتحدة فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق انهاء الاستعمار الحقيقي والكامل في روديسيا الجنوبية وناميبيا .

(٨) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل أى تسوية في هذين الاقليمين الا اذا كانت تقوم على أساس الاستقلال الحقيقي وعلى أن يشارك فيها مشاركة كاملة شعب الاقليم المعني ، ممثلاً بحركة تحريره الوطني الأصلية ، وذلك وفقاً للأمانى الحقيقية للشعب ، وبمقتضى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

(٩) وبناءً على ذلك تطلب اللجنة الخاصة من المجتمع الدولي بأسره أن يرفض ويندد بصورة قاطعة بكافة المناورات التي يقوم بها نظام حكم سالزبورى غير الشرعي ونظام جنوب افريقيا الاحتلالي لفرض ما يسمى بالتسويات الداخلية التي تهدف الى اضافة طابع الشرعية على نظامي حكمهما غير الشرعيين . وفي هذا الصدد ، تعلن اللجنة رسمياً أن الانتخابات المزعومة التي أجراها نظام الحكم غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية في الفترة من ١٧ الى ٢١ نيسان / ابريل ١٩٧٩ ونتائجها لافية وباطلة ، وتطلب الى جميع الدول الامتناع عن الاعتراف بأى شكل من الأشكال بأى ممثلين مزعومين يعينوا أو أى جهاز مزعوم ينشأ نتيجة للانتخابات المزيفة . وبالمثل ، تندد اللجنة بحزم بكافة الجهود التي يقوم بها في الوقت الحالي نظام حكم جنوب افريقيا الاحتلالي لاضفاء الشرعية على عناصر تورنتهم - ال العميلة التابعة له في ناميبيا باعتبار ذلك خطأ خطيرة جديدة في سبيل فرض نظام حكم عميل في ناميبيا وادانة بالغة للأمم المتحدة .

(١٠) وتوجه اللجنة الخاصة الانتباه الى أن الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي قد دخل الآن أخرج وأحسم مراحل . وبناءً على ذلك تحث جميع الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية على أن تنسق جهودها من أجل تحقيق تسويتين مبكرتين وعادلتين في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، تقومان على أساس حكم الأغلبية وتتفقان مع المبادئ التي حددتها الأمم المتحدة ، وأن تزيد الدعم والمساعدة الشاملين المقدمين لحركتي التحرير الوطني ، الجبهة الوطنية لزيмбаوى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فسي نضالهما النبيل من أجل تحقيق هذه الأهداف .

(١١) وقد تفاقمت الحالة في زيمبابوى وناميبيا من جراء الصلات السياسية والعسكرية والاقتصادية المستمرة والواسعة التي تربط بعض البلدان الغربية وغيرها بنظام حكم جنوب افريقيا العنصرى . ان عجز مجلس الأمن حتى الآن عن اتخاذ تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام حكم جنوب افريقيا عامل رئيسي في تحدى جنوب افريقيا المستمر لقرارات الأمم المتحدة بشأن زيمبابوى وناميبيا . وبناءً على ذلك تناشد اللجنة الخاصة جميع أعضاء مجلس الأمن ، وبصفة خاصة البلدان الغربية التي هي أعضاء دائمة في المجلس ، تيسير فرض تدابير فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

(١٢) وتندد اللجنة الخاصة بآخر المحاولات التي قام بها نظام حكم بريتوريا الاحتلالي لاصدار اعلان للاستقلال في ناميبيا من جانب واحد ، وتكرر ليلها بأن يقبل نظام الحكم هذا بدون شرط خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، كما وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، وأن ينفذها بدقة .

١ - روديسيا الجنوبية

(١٣) في روديسيا الجنوبية ، مازال نظام الأقلية العنصرية فير الشرعي يمارس سياسة الاضطهاد والارهاب والتهديد اللانسانية ضد الشعب . وقد لجأ النظام فير الشرعي في سعيه اليائس الى ابقاء سيطرته على الاقليم وصد موج التحرير ، الى اتخاذ تدابير أشد قسوة ، مثل الاعتداءات الكثيفة والمتكررة التي يقوم بها على البلدان الافريقية المجاورة التي نكلت بمدنيين عزل من السلاح ومحاولاته الرامية الى تضليل الرأي العام العالمي بفرض تسوية داخلية مزعومة .

(١٤) ونظرا للاعتبارات السابقة فان اللجنة الخاصة :

(أ) تؤكد من جديد حق شعب زمبابوى فير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال وشرعية الكفاح الذي يخوضه للوصول بجميع الوسائل الى التمتع بهذا الحق ، كما هو مفصوص عليه في الميثاق ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

(ب) تؤكد من جديد المبدأ الذي يقول ان استقلال زمبابوى لا يمكن أن يكون بدون اقامة حكم الغالبية وان أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم يجب أن تشترك في اعدادها اشتراكا كاملا الجبهة الوطنية وفقا لمطامح شعب زمبابوى الحقيقية ؛

(ج) تددين بحزم مواصلة الحرب التي يخوضها نظام الأقلية العنصرية فير الشرعي لقمع شعب زمبابوى وما يتخذ من تدابير متزايدة لاضطهاده وكذلك أعماله العدوانية المتكررة على أنغولا وبوتسوانا . وزامبيا وموزامبيق ؛

(د) تددين بحزم جنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية وفيرها التي تواصل دعم نظام الأقلية العنصرية فير الشرعي ، مباشرة وبصورة فير مباشرة ، مستخفة بجميع قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة بالموضوع ؛

(هـ) تطلب من حكومة المملكة المتحدة أن تقوم في نطاق ممارسة مسؤوليتها الأساسية بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، باتخاذ كل ما يلزم اتخاذه من التدابير الفعالة لاحقاؤ. حق شعب زمبابوى في الاستقلال وفقا لمطامحه العميقة ، والامتناع عن تأييد أو تشجيع أية تدابير من شأنها أن تعوق هذه العملية والامتناع ، مهما كانت الظروف ، عن منح النظام فير الشرعي أى من سلطات السيادة واختصاصاتها ؛

(و) تددين وترفض التسوية الداخلية المزعومة التي أعلن عنها في سالزبورج في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ بوصفها باطلة ولا فية ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٣ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وتطلب من جميع الدول الامتناع عن الاعتراف بأية صورة من الصور بهذه التسوية ؛

(ز) تشجب بشدة كل المناورات الأخرى التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية فير الشرعي للبقاء في الحكم ؛

(ح) وبوجه خاص ، تدين بشدة وترفض الدستور فير الشرعي الذي وضع طبقاً للتسوية الداخلية المزعومة ، نظراً لأنه يديم سيطرة الأقلية العنصرية الحالية ؛

(جـ) ترفض رفضاً باتاً الانتخابات المزعومة التي نظمت طبقاً لهذا الدستور فير الشرعي ، ذلك أن هذه الانتخابات لا تضمن قيام حكم الغالبية ؛

(د) وان تشير الى قرار مجلس الأمن ٤٤٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ، تطلب من جميع الحكومات الامتناع عن الاعتراف بأية صورة من الصور بأية حكومة تحاول الغالبية المزعومة اقامتها في أعقاب هذه الانتخابات المشبوهة ، أيا كانت هذه الحكومة ؛

(هـ) تساند بحزم شعب زيمبابوي الذي يخوض بقيادة الجبهة الوطنية كفاحاً مشرعاً لممارسة حقه فيير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، بجميع الوسائل التي في حوزته وتطلب من جميع الدول أن تمنحه أوسع تأييد ممكن في هذا الصدد ؛

(و) تناشد جميع الدول الضغط بجميع الوسائل على نظام الأقلية العنصرية لحمله فوراً على وقف جميع التدابير القمعية ضد شعب زيمبابوي ؛ والافراج بدون قيود شرط وفوراً عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر المفروض على بعض الأشخاص والنساء كل القيود الأخرى التي تعوق النشاط السياسي ، وقرار الحرية الديمقراطية الكاملة والمساواة في الحقوق السياسية ورد حقوق الفرد الأساسية للسكان ؛ وحمله فوراً على وقف جميع الأعمال العدوانية وجميع ما تستتبعه من اعدادات ضد الدول المجاورة ؛

(م) تدين بحزم الدول التي تسمح على أرضها بتجنيد أو تدريب أو مرور المرتزقة الى روديسيا الجنوبية أو تشجع ذلك أو تسمح بوجود أية انشآت تستخدم في مثل هذه الأنشطة وتطلب منها أن تتخذ جميع ما يلزم من التدابير الفعالة لمنع تجنيد وتدريب ومرور مثل هؤلاء المرتزقة ، وكذا أية دعاية لهذا الغرض ؛

(ن) تناشد جميع الدول القيام فوراً بمنح معونة مادية هامة الى حكومة أنغولا وبوتسوانا ، وزامبيا ، وموزامبيق لمساعدتها على دعم قدرتها الدفاعية لصيانة سيادتها وحرمتها الإقليمية بصورة فعالة ؛

(١٥) فضلاً عن ذلك ، تدين اللجنة الخاصة بشدة التعاون الذي تواصله بعض الدول وخاصة افريقيا الجنوبية مع نظام الأقلية العنصرية فير الشرعي مفتهكة بذلك الفقرة ٥ من المادة ٢ والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة بالموضوع ، مما يقسوه عائقاً شديداً على طريق التنفيذ الفعلي للجزاءات وفيرها من التدابير التي اتخذت حتى الآن ضد هذا النظام . وترى اللجنة التي يساورها قلق عظيم ازاء الانتهاكات المتعددة

للجزايات التي فرضتها الأمم المتحدة ، أن الأحداث الخطيرة التي تشهدها المنطقة تتطلب القيام عاجلاً بعمل دولي منسق لفرض عزلة تامة على النظام غير الشرعي . وفي هذا الصدد ، تشعر اللجنة بقلق عميق من جراء فشل التدابير التي وافق عليها مجلس الأمن حتى الآن في إنهاء هذا النظام وهي مقتنعة بأن الجزايات لن يتسنى لها تحقيق ذلك ما لم تكن شاملة والزامية وما لم تفرض مراقبة تامة على تنفيذها وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها .

(١٦) ولهذا فان اللجنة الخاصة ،

(أ) تدين بحزم الحكومات وخاصة حكومة افريقيا الجنوبية التي تواصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومتنكرة تنكرا سافرا للالتزامات الصريحة التي هي في عهدها بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢ والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وتتناشد هذه الحكومات التوقف فورا عن هذا التعاون ؛

(ب) تدين أيضا الحكومات التي تنتهك الجزايات الالزامية التي أقرها مجلس الأمن وكذلك بعض الحكومات التي تستمر في الامتناع عن تنفيذها ، منتهكة بذلك الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الفقرة ٥ من المادة ٢ والمادة ٢٥ من الميثاق ؛

(ج) تعلن قلقها الشديد ازاء التيار الذي بدأت تظهر بوادره الآن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتأييد رفع الجزايات المفروضة على نظام سميت ، مما يعتدب انتهاكا لمقررات مجلس الأمن ، وتستنكر هذا التيار ، وتلفت انتباه هذه الحكومات الى ما يناط بها من مسؤولية والتزام بالامثال الكامل لمقررات مجلس الأمن ؛

(د) تطلب من جميع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد :

' ١ ' اتخاذ تدابير شديدة لتأمين فرض المراعاة الكاملة للجزايات التي يفرضها مجلس الأمن ، على كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لولايتها القضائية ومنع كل اشكال من اشكال التعاون من جانبهم مع النظام غير الشرعي ؛

' ٢ ' اتخاذ تدابير فعالة لمنع هجرة الأفراد أو جماعات الأفراد الذين يخضعون لولايتها القضائية الى روديسيا الجنوبية (زمبابوي) وتثبيطهم عن ذلك ؛

' ٣ ' إنهاء كل الأعمال التي قد تخول نوعا من المشروعية للنظام غير الشرعي ، وذلك خاصة بمنع عمل وأنشطة الخطوط الجوية روديسيا ومكتبها الوطني للسياحة ومكتبها الاعلامي وكذلك جميع الأنشطة الأخرى التي تخالف أهداف مقاصد الجزايات ؛

'٤' الغاء جوازات السفر وفيرها من الوثائق التي تخوّل السفر السي هذا الاقليم ؛

'٥' اتخاذ تدابير فعالة ضد الشركات والمؤسسات الدولية التي تزود النظام فير الشرعي في روديسيا الجنوبية بالنفط والمنتجات النفطية ؛

(هـ) تناشد جميع الدول القيام ، مباشرة أو في نطاق الوكالات المتخصصة وفيرها من هيئات الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وكذلك في نطاق البرامج المختلفة الخاضعة للمنظومة ، بمنح حكومات أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق جميع أشكال المعونة المالية والتقنية والمادية اللازمة لمساعدتها على اجتياز المصاعب الاقتصادية التي تنشأ لها من جراء تنفيذها للجزاءات الاقتصادية المفروضة على النظام فير الشرعي والتعويض لها عن الخسائر الاقتصادية الخطيرة والتخريبات الناتجة عن الأعمال العدوانية التي يرتكبها هذا النظام .

(١٧) وتناشد اللجنة الخاصة أيضا جميع الدول القيام ، مباشرة وبواسطة نشاطها في الوكالات المتخصصة وفيرها من هيئات وأجهزة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها ، وكذلك المنظمات الحكومية وفير الحكومية المهتمة ومختلف البرامج الخاضعة للأمم المتحدة ، بمنح ، حسب ما تستنسه ، وذلك بالتشاور مع الحكومات المهتمة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كل المساعدة المعنوية والمالية والمادية والسياسية والانسانية الممكنة الى :

(أ) اللاجئين الزمبابويين في موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا وفيرها من البلاد الافريقية ؛ والى

(ب) حركة التحرير الوطني لزمبابوى ، الجهة الوطنية ، لتمكينها من الاستجابة ما أمكن ، على النحو الفعال ، للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق المحررة في زمبابوى . وفي نفس السياق ، تشير اللجنة الخاصة الى حاجة الوكالات المتخصصة وفيرها من المنظمات المهتمة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى القيام عاجلا بمنسح أو مواصلة منح الأولوية لتقديم معونة مالية هامة لمساعدة حركة التحرير الوطني على اعداد وتنظيم مشاريع انشائية لفائدة السكان المعنيين بصورة فعالة وتطلب من هذه المنظمات أن تتخذ فورا تدابير مناسبة بالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية .

(١٨) وعلاوة على ذلك فان اللجنة الخاصة :

(أ) ترى من اللازم توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام فير الشرعي بحيث تشمل كل التدابير المنصوص عليها في المادة (٤) من الميثاق وتطلب من مجلس الأمن من جديد التفكير في القيام عاجلا باتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن ؛

(ب) ترحب بمقرر الحكومة الإيرانية بفرض حظر على توريد البترول الى افريقيا الجنوبية ؛

(ج) تناشد مجلس الأمن التفكير عاجلا في فرض جزاءات على افريقيا الجنوبية التي تعتبر الأداة الأساسية لانتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على روديسيا الجنوبية والواسطة في هذه الانتهاكات ، وذلك خطوة أولى في هذا الاتجاه ، وفرض حظر الزامي على توريد النفط ومنتجاته الى افريقيا الجنوبية بما أن ابحال النفط ومنتجاته الى روديسيا الجنوبية يتم عن طريق افريقيا الجنوبية .

* المرفق *

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٧-١	الجغرافيا والسكان	١ -
٣٤-٨	محاولات التوصل الى تسوية سلمية	٢ -
٩٨-٣٥	حالة التسوية الداخلية	٣ -
١١٢-٩٩	الكفاح المسلح	٤ -
١١٧-١١٣	منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز	٥ -
١٢٢-١١٨	الاعتداء على الدول المجاورة	٦ -
١٣٨-١٢٣	الاحوال الاقتصادية	٧ -
١٧٦-١٣٩	الجزءات المفروضة على روديسيا الجنوبية	٨ -

١ - الجغرافيا والسكان

ألف - الجغرافيا

١ - يقع إقليم روديسيا الجنوبية ، الذي يغطي مساحة قدرها ٢٤٢ ٧٢٠ كيلومتر مربع ، بين خطي العرض ١٥° ٣٦' و ٢٢° ٥٠' جنوبا وخطي الطول ٢٥° ١٣' و ٣٣° ٥٤' شرقا . وتحده من الشمال الغربي زامبيا ، ومن الجنوب الغربي بوتسوانا ، ومن الجنوب جنوب افريقيا ومن الشرق والشمال الشرقي موزامبيق .

باء* - السكان والهجرة

٢ - في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، قُدِّر مجموع سكان روديسيا الجنوبية بـ ٦٦٦ مليون نسمة (أ) ، يتألفون من افريقيين وأوروبيين وآسيويين ومولدين (أنظر الجدول ١ أدناه) . ووفقا للتقديرات ، ازداد عدد السكان الافريقيين بين كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بمقدار ٢٤٠ .٠٠٠ نسمة ، وتمثل هذه الزيادة كامل الزيادة التي طرأت على عدد السكان خلال تلك الفترة وقدرها ٣٥٠ في المائة . وخلال هذه الأشهر نفسها ، انخفض عدد السكان الأوروبيين للمرة الثانية على التوالي في تاريخ الاقليم . وقد عزى هذا الانخفاض ، الذي قُدِّر بنحو ١٠٠٠٠ نسمة (أى ضعف ما بلغه الانخفاض في عام ١٩٧٦) ، الى ارتفاع معدل هجرة الأوروبيين (أنظر الجدول ٢ أدناه) . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، قُدِّر أنه يوجد في روديسيا الجنوبية ٦٦٦ مليون افريقي و ٢٦٣ .٠٠٠ أوروبي .

٣ - وتفيد التقارير أن معدل الهجرة من روديسيا الجنوبية ، الذي بدأ يتزايد في عام ١٩٧٣ ، ظل مرتفعا جدا . وقد بلغ صافي الهجرة من روديسيا ، مضافا اليه استمرار انخفاض معدل الهجرة اليها ، رقما قياسيا في عام ١٩٧٧ (أنظر الجدول ٢ أدناه) . ومنذ أن تم توقيع الاتفاق الدستوري لروديسيا (المعروف باسم اتفاق سالزبوري) ، في ٣ اذار / مارس ١٩٧٨ (ب) ، ازداد تسارع معدل هجرة البيض منها . وقد قُدِّر ، بحلول منتصف عام ١٩٧٨ ، أن ٢ في المائة من البيض الذين يقدر عددهم بـ ٢٦٠ .٠٠٠ نسمة قد غادروا روديسيا الجنوبية . وأفادت التقارير أن صافي النقص في عدد البيض في الشهر بلغ ٤٧١ نسمة في اذار / مارس ؛ و ١١١١ نسمة في تموز / يولييه ؛ و ٢٤٥٠ نسمة في آب / اغسطس ؛ و ١٥٢٢ نسمة في تشرين الاول / اكتوبر ، الذي يعتبر أعلى رقم شهري للهجرة الى الخارج في ١٥ عاما . وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٨ ،

(أ) يبلغ هذا الرقم ، وفق تقديرات أخرى ، ٧ ملايين ، مما يجعل نسبة الافريقيين

الى الاوروبيين ٢٧ : ١ بالمقارنة بنسبة عام ١٩٧٦ التي بلغت ٢٤ : ١ .

(ب) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٥٧-٦٣ ، أنظر أيضا

الفقرة ٣٥ أدناه .

بلغ صافي النقص ٩ ١٠٤ نسمة . وبحلول نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، أفادت التقارير أن ١٨ ٠٠٠ شخص من البيض قد غادروا الاقليم ، بالمقارنة ب ١٦ ٦٣٨ شخصا في العام السابق .

٤ - وقد انضم الكثير من الأشخاص الفنيين الى المهاجرين من الاقليم . وتفيد التقارير أن صافي الأعداد التي فقدتها الاقليم من هؤلاء الأشخاص في عام ١٩٧٨ بلغ (٢١ مدرسا ، و ٦٨ مهندسا ، و ٦٦ محاسبا ومراجع حسابات ، و ٣٥ ممرضة وأكثر من ٤٢٠ حرفي . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الكثيرين من الذين غادروا في عام ١٩٧٨ كانوا من الذكور البيض الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ سنة ، أي من الأشخاص المؤهلين للتجنيد الالزامي العسكري .

الجدول ١
روديسيا الجنوبية : تقديرات السكان ، ١٩٦٨-١٩٧٧
(بالآلاف)

السنة	الافريقيةون	الاوروبيون	الاسيويون	المولدون	المجموع
١٩٦٨	٤٧٩٠	٢٢٦	٨٩٩	١٥٥٠	٥٠٤٠
١٩٦٩	٤٩٦٠	٢٣٤	٩١١	١٥٥٧	٥٢٢٠
١٩٧٠	٥١٣٠	٢٤٣	٩٢٢	١٦٥٥	٥٤٠٠
١٩٧١	٥٣١٠	٢٥٥	٩٣٤	١٧٥٣	٥٥٩٠
١٩٧٢	٥٤٩٠	٢٦٧	٩٤٦	١٨٥١	٥٧٨٠
١٩٧٣	٥٧٠٠	٢٧١	٩٥٧	١٩٥٠	٦٠٠٠
١٩٧٤	٥٩٠٠	٢٧٤	٩٦٩	١٩٩٩	٦٢٠٠
١٩٧٥	٦١١٠	٢٧٨	٩٨٠	٢٠٠٩	٦٤٢٠
١٩٧٦	٦٣٢٠	٢٧٣	١٠٠٢	٢٠٢٠	٦٦٣٠
١٩٧٧	٦٥٦٠	٢٦٣	١٠٠٣	٢٠٣٠	٦٨٦٠

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لروديسيا ، وزارة
المالية (سالزبورى ، المطبعة الحكومية ، تموز/يوليه ١٩٧٨) .

الجدول ٢
روديسيا الجنوبية : هجرة الاوروبيين ، ١٩٦٨-١٩٧٧

السنة	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	صافي الهجرة
١٩٦٨	١١ ٦٨٤	٥ ٦٥٠	٦ ٢١٤ +
١٩٦٩	١٠ ٩٢٩	٥ ٨٩٠	٥ ٠٣٩ +
١٩٧٠	١٢ ٢٢٧	٥ ٨٩٦	٦ ٣٣١ +
١٩٧١	١٤ ٧٤٣	٥ ٣٣٦	٩ ٤٠٧ +
١٩٧٢	١٣ ٩٦٦	٥ ١٤١	٨ ٨٢٥ +
١٩٧٣	٩ ٤٣٣	٧ ٧٥١	١ ٦٨٢ +
١٩٧٤	٩ ٦٤٩	٩ ٠٦٩	٥٨٠ +
١٩٧٥	١٢ ٤٢٥	١٠ ٤٩٧	١ ٩٢٨ +
١٩٧٦	٧ ٧٨٢	١٤ ٨٥٤	٧ ٠٧٢ -
١٩٧٧	٥ ٧٣٠	١٦ ٦٣٨	١٠ ٩٠٨ -

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لروديسيا ، المرجع السابق .

٥ - وقد أدى الطلب الشديد على السفر الجوي الى خارج الاقليم الى قيام شركة طيران روديسيا والخطوط الجوية لجنوب افريقيا بزيادة عدد رحلاتها الى خارج الاقليم في منتصف شهر كانون الاول / ديسمبر .

٦ - ويرى بعض المراقبين انه لولا أن النظام غير الشرعي فرض قيودا شديدة على تحويل الأموال الى الخارج لازدادت هجرة البيض . وقد أعلن في آب/اغسطس ١٩٧٦ انه لا يمكن لأية أسرة تهاجر من الاقليم أن تخرج بما يزيد على مبلغ ١٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية (ج) بدلا من المبلغ الذي كان مسموحا به في الاصل وقدره ٥٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا الجنوبية كحد اقصى . وقد خفض المبلغ الذي يمكن لسكان روديسيا الجنوبية المسافرين في اجازات خارج الاقليم أن يأخذوه معهم من ٣٥٨ جنيه استرليني الى ٢٢٤ جنيه استرليني . ونظرا لأن أموال السفر التي يسمح بها للأسرة تقل عن تلك التي يسمح بها للشخص الأعزب ، لجأ بعض المتزوجين الى اتخاذه اجراءات طلاق بغية الحصول على المعدل الاكبر لأموال السفر ثم تزوجوا من جديد بعد مغادرة الاقليم .

٧ - وقد انخفض أيضا عدد السياح الوافدين الى الاقليم . وتفيد الارقام المستقاة من مكتب الاحصاء المركزي لروديسيا الجنوبية (د) أن عدد زائري الاقليم في عام ١٩٧٧ بلغ حوالي ٩٧٩ ١٢١ نسمة ، بالمقارنة بـ ١٦٩ ٨٥٤ نسمة في السنة السابقة .

٢ - محاولات التوصل الى تسوية سلمية

ألف - المقترحات الانكليزية - الأمريكية

٨ - منذ عام ١٩٧٧ تواصل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، جهودها الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة نقل السلطة في روديسيا الجنوبية من الأقلية البيضاء الى الأغلبية الافريقية (هـ) .

(ج) يعادل دولار روديسيا الجنوبية ما يقرب من ١٤٠ من دولارات الولايات المتحدة .

(د) ان استعمال كلمات مثل "الجمهورية" و "الدستور" و "الوزير" الخ ، دون وضعها بين علامتا اقتباس ، لا يعني ضمنا بأي حال من الأحوال اعتراف الأمم المتحدة بالنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ١٥-٥٩ ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٢٤ - ٥٦ .

٩ - وفي ١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، اعلنت في آن واحد في كل من سالزبورى ، ولنسـدن وواشنطن العاصمة ، مقترحات لتسوية مشكلة روديسيا الجنوبية . كما ابلغت هذه المقترحات السى رئيس مجلس الأمن في رسالة تحمل التاريخ نفسه . وجهها اليه الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة .

١٠ - وتقوم المقترحات ، كما هي موجزة في الرسالة الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، على أساس العناصر التالية :

- ١ " - تخلي نظام الحكم غير الشرعي عن السلطة والعودة الى الشرعية .
- ٢ " - الانتقال الى الاستقلال بصورة منظمة وسلمية في غضون عام ١٩٧٨ .
- ٣ " - عقد انتخابات حرة ونزيهة على اساس الاقتراع العام للبالغين .
- ٤ " - قيام الحكومة البريطانية بانشاء ادارة انتقالية تكلف بمهمة عقد الانتخابات لاقامة حكومة مستقلة .
- ٥ " - حضور الأمم المتحدة ، بما في ذلك قوة تابعة للأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية .

- ٦ " - وضع دستور للاستقلال ينص على انتخاب الحكومة بصورة ديمقراطية ، والغاء التمييز ، وحماية حقوق الانسان للفرد واستقلال السلطة القضائية .
- ٧ " - انشاء صندوق انمائي لانعاش اقتصاد البلاد ، الأمر الذى تعتبره المملكة المتحدة والولايات المتحدة مرهونا بتنفيذ التسوية بأكملها " (٩) .

١١ - ونظرا الى أنه لم يتم التوصل الى اتفاق تام بشأن هذه النقاط من جانب جميع الأطراف المعنية (ز) كان الأمل معقودا على امكانية تسوية الخلافات في مؤتمر يضم جميع الأطراف . وفي شهر نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، قام السيد سايروس ر. فانس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، والدكتور دافيد أوين ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، بزيارة افريقيا لعقد مشاورات مع مسؤولين من الجبهة الوطنية في دارالسلام ومع ممثلي النظام غير الشرعي في سالزبورى فيما يتعلق بامكانية عقد مؤتمر من هذا النوع . وأفادت التقارير أن الجبهة الوطنية قبلت هذا الاقتراح لكن النظام غير الشرعي ، بعد فترة من التفكير ، رفض الفكرة مبينا أن مثل هذا المؤتمر لن يحقق ، في رأيه ، أى غرض مجد .

(و) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص بالفترة تموز/يوليه وآب / أغسطس وايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12393 .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، العرفق ، الفقرات ٣١ - ٥٦ .

١٢ - وبذلت فيما بعد محاولتان أخريان لاقتناع النظام غير الشرعي بالموافقة على عقد مؤتمر لجميع الأطراف . وفي أوائل شهر حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، قام السيد جون فراهام ، نائب وكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، والسيد ستيفن لو ، سفير الولايات المتحدة لدى زامبيا ، بزيارة بوتسوانا وموزامبيق وروديسيا الجنوبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا للتشاور مع ممثلي دول المواجهة والأطراف المعنية في مشكلة روديسيا الجنوبية . وقد تم عقد مزيد من المشاورات في آب/اغسطس مع الأطراف نفسها في افريقيا . وقد أخفقت هاتان المحاولتان أيضا في الحصول على موافقة النظام غير الشرعي على حضور مؤتمر لجميع الأطراف .

١٣ - وفي اثناء هذه الفترة (أنظر الفقرتين ٣٢ - ٣٣ أدناه) ، كان السيد ايان سميث مازال يعتقد الأمل على احداث انشقاق في الجبهة الوطنية (ح) باقتناع السيد جوشوا نكومو بالانضمام الى النظام غير الشرعي . بيد ان خطته باءت بالفشل وقرر السيد نكومو فيما بعد أن عقد مؤتمر لجميع الاطراف لن يؤدي الى نقل السلطة الى الجبهة الوطنية .

١٤ - ولما اتضح أن السيد نكومو لن يحضر مؤتمرا لجميع الأطراف ، وافق السيد سميث وزملائه اثناء زيارتهم للولايات المتحدة (أنظر الفقرات ٤٩ - ٥٣ أدناه) ، على حضور مؤتمر لجميع الأطراف دون وضع شروط مسبقة املا في الحصول على تأييد أوسع نطاقا من الكونغرس في الولايات المتحدة ومجموعات أخرى .

١٥ - وكجزء مما تبذله المملكة المتحدة من جهود لاجاد حل سلمي قامت ، أولا ، بوضع بديل ثان للمقترحات الانكليزية الامريكية التي قدمت في ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، وأضافت في شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ بديلا آخر . وتتناول هذه البدائل ، المعروفة باسم البدائل ألف وباء وجيم ، مشكلة نقل السلطة من الأقلية البيضاء الى الأغلبية الافريقية .

١٦ - وما يذكر أن مقترحات ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ (أنظر الفقرتين ٩ - ١٠ أعلاه) ، كانت تقضي بتعيين مفوض مقيم للاضطلاع بادارة البلاد ، وتنظيم واجراء انتخابات عامة . . . وللاضطلاع بوصفه القائد الأعلى ، بقيادة جميع القوات المسلحة في روديسيا ، باستثناء قوة الأمم المتحدة لزيمبابوي (ط) . ووفقا لما تناقلته التقارير ، يقترح البديلان ألف وجيم انشاء مجلس حاكم في الفترة الانتقالية تكون وظائفه الرئيسية وضع الدستور والاعداد لانتخابات في غضون ستة أشهر بعد انشاء ادارة انتقالية . وذكر أن الفرق بين البديل ألف والبديل جيم هو أن المفوض المقيم سيكون ، وفقا للبديل ألف ، مجرد عضو في المجلس ، في حين سيكون ، وفقا للبديل جيم ، رئيسا للمجلس له الصوت المرجح عند تساوى الأصوات .

(ح) تكونت الجبهة الوطنية في شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ بزعامة كل من السيد جوشوا نكومو من الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي والسيد روبرت مغاببي من الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (أنظر الفقرة ٣٢ أدناه) .

(ط) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص بالفترة تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12393 ، الضميمة ، الفقرة ١١ (أ) .

١٧ - وذكر ممثل المملكة المتحدة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الرابعة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (ى) ، أن البديلين ألف وجيم يقترحان تحديد الفترة الانتقالية بستة أشهر تبدأ بقيام النظام غير الشرعي بنقل السلطة وتنتهي بالانتخابات والاستقلال .

١٨ - ويمكن لزيمبابوي ، بموجب البديل باء ، أن تصبح مستقلة خلال ثلاثة أشهر من بدء الفترة الانتقالية ، مع خضوع ذلك لاجراء استفتاء يشترك فيه أفراد الشعب جميعا ويسألون فيه ما اذا كانوا يودون نيل الاستقلال على هذا الأساس أم لا . وأوضح ممثل المملكة المتحدة ان البديل باء ينص على أنه اذا صوتت الأغلبية بتأييد الاستقلال على ذلك الأساس ، فان الدستور المؤقت يظل ساري المفعول بصورة مؤقتة الى أن يحل محله ، بعد اجراء انتخابات عامة لتشكيل جمعية وطنية ، دستور زيمبابوي المستقلة . ومن الناحية الأخرى ، اذا لم تؤيد أغلبية الناخبين الاقتراح الداعي الى نيل الاستقلال على ذلك الأساس ، تحتفظ روديسيا الجنوبية بمركز البلد التابع بموجب الدستور الانتقالي الى أن تجرى الانتخابات ، وذلك في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد اجراء الاستفتاء .

١٩ - وبذلك ، يكون الفرق بين البديل باء من ناحية ، والبديلين ألف وجيم من ناحية أخرى ، هو أن الانتخابات ستجرى ، وفقا للبديلين الأخيرين ، قبل الاستقلال وفي غضون الأشهر الستة التي تلي انشاء الادارة الانتقالية . ولن تجرى الانتخابات ، وفقا للبديل باء ، قبل الاستقلال ، الذى سيتم خلال ثلاثة أشهر بعد انشاء الادارة الانتقالية ؛ وسيتم بدلا من ذلك ، استطلاع آراء شعب الاقليم عن طريق استفتاء يتم اجراؤه أثناء الأشهر الثلاثة التي تسبق الاستقلال .

٢٠ - وذكر أن البدائل الثلاثة تقترح جميعها أن يتألف المجلس الحاكم ، الذى سيقام في الفترة الانتقالية ، من ثمانية أعضاء ، مع تخصيص أربعة من مقاعده للجبهة الوطنية (مقعدان لكل من الحزبين المشتركين في الجبهة) وتخصيص المقاعد الأربعة الأخرى للنظام غير الشرعي (مقعد واحد لكل حزب) . وتنص البدائل الثلاثة جميعها ، أيضا ، على دمج قوات الأمن التابعة للنظام فيشر الشرعي في قوات الجبهة الوطنية لكنها تترك أمر تقرير اجراءات القيام بذلك لمؤتمر لجميع الأطراف .

٢١ - وتقول حكومة المملكة المتحدة (ك) أن البدائل الثلاثة لا تغيّر من المبادئ الأساسية التي نصت عليها المقترحات الانكليزية الأمريكية التي قدمت في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ؛ بل هي صيغة محسنة للمقترحات الأصلية تستهدف تشجيع الأطراف المعنية على الاجتماع والتفاوض .

٢٢ - وفي ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، قال السيد ارفارتيكيري ، الأمين العام للاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (موغابي) ، متحدثا امام اللجنة الرابعة باعتباره عضوا في وفد الجبهة الوطنية ، ان مؤتمر جنيف الذى عقد عام ١٩٧٦ قد حقق نقطة واحدة من نقاط الاتفاق : وهي اجراء

(ى) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ،

الجلسة ١٩ ، الفقرتان ٤١ - ٤٢ .

(ك) صحيفة The Times (لندن) ، ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ .

الانتخابات في زيمبابوي قبل نيل الاستقلال . ولذلك ، يستغرب الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي " أن الانكليز والأمريكيين يقترحون بجلاء في البديل بآء عدم اجراء انتخابات في زيمبابوي الى ما بعد الاستقلال " . وأضاف أن الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي يرى أن الاندماج المقترح لقوات التحرير يرجح كفة النظام غير الشرعي وأن الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي لن يقبل هذا الاندماج (ل) .

٢٣ - وقال ايضا ان الجبهة الوطنية " ليست على استعداد لحضور مؤتمر دون شروط مسبقة ، لأننا نرغب في وضع شروط مسبقة وقد أعلننا في الواقع هذه الشروط منذ مدة طويلة ؛ وأهم شرطين هما ضرورة زوال نظام سالزبوري برمته ، وضرورة تسريح قوات العدو بصورة كاملة " (ل) .

٢٤ - وفي ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، تكلم أمام اللجنة الرابعة السيد كاليستس ندلوفو ، ممثل الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة ، بوصفه عضوا في وفد الجبهة الوطنية ، وكرر ما ذكره السيد جوشوا نكومو في أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ من أن " المؤتمر الذي يضم كل الأطراف قد مات ودفن " ، وأضاف أن " هذا هو موقفنا النهائي " (٢) . وذكر أنه يرى أن فكرة المؤتمر قد لقت حتفها بسبب " نفاق الغرب والتصلب الماكر من جانب ايان سميث . . . الذي حاول الغرب مؤخرا أن يخلع عليه ثوبا من الاحترام " (٢) وعلاوة على ذلك ، فاذا لم تعقد المملكة المتحدة العزم على توفير قيادة حاسمة في أية مفاوضات تجرى ، سيصبح مؤتمر جميع الأطراف " مسرحا لجميع الحمقى " . ولذا لن يكون لحضور هذا المؤتمر أى معنى .

٢٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، أصدر النظام غير الشرعي بيانا للصحف دعا فيه مرة أخرى حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة " الى اعادة النظر في سياستهما بشأن روديسيا والتخلي عن حق النقض الذي منحناه منذ وقت طويل للجبهة الوطنية " . وأفاد البيان أن أى شخص يتوفر لديه الاستعداد للمساهمة في تحقيق السلم سيرحب به اذا أراد الاشتراك " في انتخابات حرة وعادلة " بموجب اتفاق ٣ اذار/مارس . ونفى البيان أية مسؤولية عن اخفاق " السياسة البريطانية - الامريكية الحالية بشأن روديسيا " .

٢٦ - وفي ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ، ذكر السيد جيمس كالافان ، رئيس وزراء المملكة المتحدة ، في البرلمان انه سيقوم بايفاد السيد كليدوين هيوز ، وهو عضو بارز في البرلمان ينتمي الى حزب العمال ، بوصفه مبعوثا شخصيا له الى جنوب افريقيا ليوقف من الأطراف المهتمة بالأمر على ما اذا كان يوجد أساس للدعوة الى عقد مؤتمر لجميع الأطراف بشأن روديسيا الجنوبية في لندن في أوائل عام

(ل) للاطلاع على النص الكامل للبيان ، أنظر A/C.4/33/L.3 . أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٢ .

(م) للاطلاع على النص الكامل للبيان ، أنظر A/C.4/33/L.4 . أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٢ ، الفقرة ٢١ .

١٩٧٩ . وتفيد التقارير ان السيدة مارجريت ثاتشر ، زعيمة حزب المحافظين ، والسيد دافيد ستيل ، زعيم حزب الأحرار ، قد أشيا ثناء كبيراً على اختيار السيد هيوز .

٢٧ - وفي البيان نفسه قال السيد كالاغان انه يقوم بهذه المبادرة بعد أن أجرى مشاورات مع الرئيس جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن السيد لو ، سفير الولايات المتحدة لدى زامبيا ، سيرافق السيد هيوز في البعثة . وأضاف السيد كالاغان انه سيكون مستعداً لترأس المؤتمر عندما يعقد .

٢٨ - وأشار رئيس الوزراء الى أن الجبهة الوطنية كانت قد وافقت في شهر نيسان /ابريل ١٩٧٨ على حضور مؤتمر لجميع الأطراف لكن الأطراف التابعة لسالزبورى في التسوية الداخلية رفضت عرضاً بالمشاركة في هذا الاجتماع . وفي تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ذكرت الأطراف التابعة لسالزبورى أنها مستعدة لحضور مؤتمر لجميع الأطراف دون شروط مسبقة ، لكن الجبهة الوطنية في ذلك الوقت " بدت غير مقتنعة " بتوفر أساس لعقد مؤتمر ناجح لجميع الأطراف . وفي حين لم تضع المملكة المتحدة والولايات المتحدة شروطاً لحضور الأطراف في المؤتمر ، فقد أعربت عن اعتقادها أنه من المحتمل جداً أن ينجح المؤتمر لو توفر اطاراً أساسياً ؛ وما فتئت تحاولان ، بالتشاور مع الأطراف كافة ، تحديد هذا الاطار الأساسى .

٢٩ - وأضاف رئيس الوزراء أن المملكة المتحدة ستبدأ هذا المؤتمر بطرح المقترحات الانكليزية الأمريكية التي تم وضعها وتحسينها في ضوء الكثير من المشاورات والمحاادثات . واذ طرحت مقترحات أخرى وحظيت بموافقة جميع الأطراف المعنية في الوقت الذى تنسجم فيه مع المبادئ التي التزمت بها فرقتا مجلس العموم ، فان المملكة المتحدة لن تتقيد تقيداً صارماً بالمقترحات الانكليزية الأمريكية .

٣٠ - وفي ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ عقد السيد هيوز اجتماعاً في دار السلام مع الرئيس مواليمو جولوس ك . نيريرى ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، وانتقل بعد ذلك الى جنوب افريقيا ، وزامبيا ، وروديسيا الجنوبية ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، وأجرى مشاورات مع الأطراف المهتمة بالأمر ، بما فيها رؤساء الدول ، وزعماء كل من الفئات المشتركة في الحركة الوطنية في زمبابوى في كل بلد ، ومع مسؤولي النظام غير الشرعي . وتفيد التقارير أن الرئيس نيريرى والسيد موطابي أعلما السيد هيوز بأن أى مؤتمر يجب أن يقوم على أساس المقترحات الانكليزية الأمريكية (ايلول /سبتمبر ١٩٧٧) . وقيل ان الرئيس كينيث كلوندا ، رئيس زامبيا ، أعرب عن رأى مفاده أن الوقت لم يحسن لعقد مؤتمر لجميع الأطراف . ونقل عن السيد نكومو قوله ان فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف تعتبر " فكرة عقيمة " . وقيل ان النظام الشرعي كرر الاعراب عن موقفه ومفاده انه مستعد لحضور المؤتمر دون أية شروط مسبقة . كما قيل أن الفريق أولاً سيفغان اوباسانجو ، في نيجيريا ، وصف فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف بأنها " ميتة " . وقد عاد السيد هيوز الى لندن في ١٤ كانون الاول /ديسمبر وقدم تقريره الى السيد كالاغان فيما بعد ، فقبله رئيس الوزراء . وفيما يلي النتائج الرئيسية التي خلص اليها في تقريره ، الذى نشر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ :

(أ) المسافة التي تفصل بين الأطراف جد بعيدة ولا توجد في الوقت الحالي امكانية لتقريب وجهات النظر بينها بما فيه الكفاية للتوصل الى اتفاق .

(ب) ينبغي لحكومي المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تظلا ملتزمين التزاما قويا بالتماس تسوية يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض .

(ج) ينبغي ، في هذه الأثناء ، أن تظل المقترحات الانكليزية الامريكية للتسوية ، التي قدمت في ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، قائمة بوصفها أفضل أساس " يمكننا أن نراه في الوقت الحالي للتوصل الى تسوية في نهاية المطاف " .

(د) ينبغي لحكومي المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تواصلوا المشاورات حول ما يمكن اتخاذه من خطوات أخرى لتحسين الفرص لعقد مفاوضات ناجحة وأن تقف على أهبة الاستعداد لافتتاح أية فرصة قد تسنح للتشجيع على اجراء تسوية سلمية .

٣١ - وقد أجرى الدكتور أوبن والسيد فانس في واشنطن في ٢ و ٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ مزيدا من المناقشات بشأن مسألة روديسيا الجنوبية . وقد أعربا ، في بيان مشترك صدر عقب المناقشات ، عن رأي مفاده أنه لا يلوح في الأفق أي حل أو نهاية للحرب . وذكر أنهما يعتبران استفتاء البيض الذي أجرى في ٣٠ كانون الثاني /يناير في الاقليم بادرة غير مجدية . وفي الختام ، أكدوا من جديد التزامهما بإنشاء روديسيا مستقلة يحكمها السود عن طريق انتخابات تشرف عليها الامم المتحدة ، وتعقد عقب فرض وقف اطلاق النار واقامة ادارة انتقالية محايدة .

باء - اجتماع سميث - نكومو

٣٢ - تفيد التقارير أن السيد سميث والسيد نكومو عقدا اجتماعا سريا في لوساكا في منتصف شهر آب/اغسطس حضره العميد غاربا ، من نيجيريا ، وبعض كبار المسؤولين في حكومة زامبيا . كما تفيد هذه التقارير أن السيد سميث أصر على انه حضر هذا الاجتماع بعلم تام من جانب الاسقف ايبيل موزورويوا ، رئيس المجلس الوطني الافريقي المتحد ، والقس ندا بانينيفي سيتوليه (ن) ، والرئيس جيريما شيراو ، رئيس المنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي (وهم زملاؤه في المجلس التنفيذي الذي أنشئ وفقا لاتفاق سالزبوري المسقود في ٣ اذار/مارس ١٩٧٨) . وبعد الاجتماع أوجت التقارير بأن السيد سميث عرض على السيد نكومو الرئاسة الدائمة للمجلس التنفيذي اذا عاد الى روديسيا

(ن) في شهر ايار/مايو ١٩٧٨ ، عندما أعلن نظام الحكم فير الشرعي عن رفع الحظر الذي فرض في عام ١٩٦٤ على الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي والاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي ، قام القس سيتوليه بتغيير اسم منظمته ، التي كانت تعرف سابقا باسم المجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي (سيتوليه) [ANC(Sithole)] ، فأصبح اسمها الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (سيتوليه) [ZANU(Sithole)] . وما فتئ السيد موقابي والقس سيتوليه ، منذ عام ١٩٧٤ ، يتنازعا على زعامة الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي .

الجنوبية دون السيد موغابي ، ولكن قيل ان السيد نكومو رفض العودة دون السيد موغابي . ثم عرض السيد سميث مواصلة المفاوضات بينه هو ونفسه والسيد شيراو من ناحية والسيد نكومو والسيد موغابي من الناحية الأخرى . وتفيد التقارير أنه قال للسيد نكومو انه مستعد لاستبعاد الأسقف موزوريوا والقس سيتوليه اذا تمكن السيد نكومو من التخلي عن السيد موغابي .

٣٣ - واجتمع رؤساء دول المواجهة (أنغولا ، وبوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وموزامبيق) في لوزاكا في يومي ٢ و ٣ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، وقيل انهم ناقشوا ، في جملة أمور أخرى ، التقرير عن الاجتماع السري الذي عقد بين السيد سميث والسيد نكومو ، وقد أثار الرئيس نيريري ، أن دول المواجهة قد خلصت الى أن من الواضح أن مقصد السيد سميث من الاجتماع بالسيد نكومو هو "محاولة شق الجبهة الوطنية وأنا أمكن شق دول المواجهة" . وذكر الرئيس نيريري أن دول المواجهة تفضل عقد محادثات بشأن روديسيا الجنوبية مع المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المستعمرة ، وعلى أساس المقترحات الانكليزية الأمريكية .

جيم - استقالة اللورد كارفر

٣٤ - في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلنت وزارة خارجية المملكة المتحدة ، استقالة اللورد كارفر الذي كانت المملكة المتحدة قد عينته مفوضا مقيما لروديسيا الجنوبية بموجب المقترحات الانكليزية الأمريكية التي قدمت في ١ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ . وذكرت وزارة الخارجية انه لن يتم على الفور تعيين خلف له وانه لن يمين شخص آخر الا بعد ان تتوصل جميع الأطراف في مشكلة روديسيا الجنوبية الى اتفاق . وتمثل السلطات المقترح اناطتها بالمفوض المقيم جزءا من السبب الذي جعل كلا من الجبهة الوطنية والنظام غير الشرعي يحجم عن قبول المقترحات الانكليزية الأمريكية ، ان رأى كل من الجانبين أن المقترحات الانكليزية الأمريكية تنيط بالمفوض المقيم سلطات مفرطة (س) .

(س) للاطلاع على سلطات المفوض المقيم ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص بازفترة تموز/يوليه وآب/اغسطس ، وايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12393 .

٣ - حالة التسوية الداخلية

٣٥ - مما تجدر الاشارة اليه ان اتفاق سالزبورغ المؤرخ في ٣ اذار/مارس ١٩٧٨ ، كان قد وقع من جانب الاسقف موزوروا (اتحاد المجلس الوطني الافريقي) ، والاب سيتوليه (اتحاد زمبابوى الافريقي الوطني (سيتوليه) ، والرئيس القبلي شيروا (المنظمة الشعبية المتحدة لزمبابوى) والسيد سميت (جبهة روديسيا) . وكان الاتفاق يهدف الى تحقيق تسوية داخلية لمشكلة روديسيا الجنوبية كبدل للمقترحات الانكليزية الامريكية . وبموجب الاتفاق ، تم انشاء حكومة ، تعرف باسم الحكومة الانتقالية ، وتضم مجلسا تنفيذيا ومجلسا وزاريا . ويتألف المجلس التنفيذي من زعماء الأفراف الأربعة التي وقعت الاتفاق ، بينما يتألف المجلس الوزاري من ١٨ عضوا : ٩ افريقيين يعينهم الزعماء الافريقيون ، و ٩ بيض يعينهم السيد سميت . ونس الاتفاق فيما نس عليه ، ان الاقليم سينال "الاستقلال" في ٣١ كانون الاول /ديسمبر بعد الانتخابات (ع) .

٣٦ - وأصبح من الواضح ، منذ البداية ، ان الهيكل الحكومي الجديد يعطي الأعضاء الافريقيين قدرا قليلا جدا من السلطة الحقيقية . وفي الوقت ذاته ، اصبح الزعماء الافريقيون منشقين وازداد بالتدرج الصراع فيما بينهم على السلطة بينما كان السيد سميت يناور لضمان استمرار سيادة البيض حتى بعد الاستقلال ، مما اسفر عن تأخر صياغة الدستور والتدابير اللازمة لاعادة توزيع الارض والقضاء القوانين التمييزية .

٣٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، وعقب زيارة قام بها الزعماء الاربعة الى جنوب افريقيا ، حيث اجتمعوا برئيس الوزراء ب . و . بوثا ، اعلنت الحكومة الانتقالية المزعومة انه نظرا لعدم استكمال صياغة الدستور فان الانتخابات التي كان من المقرر اصلا اجراؤها في كانون الاول /ديسمبر (انظر الفقرة ٣٥ اعلاه) ستؤجل الى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ . ولم يحدد موعد جديد للاستقلال ، الا انه تم تحديد جدول زمني جديد على النحو التالي : (أ) اتمام صياغة الدستور قبل يوم ٢٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ؛ (ب) اجراء استفتاء عام على مشروع الدستور في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، يشترك فيه فكل جمهور الناخبين البيض البالغ عددهم ٠٠٠ ٠٠٠ ؛ (ج) دعوة البرلمان الحالي الى الانعقاد في ٦ شباط/فبراير ثم حله في ٨ اذار/مارس ؛ (د) قفل باب الترشيح لشغل المقاعد المخصصة للافريقيين والبالغ عددها ٧٢ مقعدا ، والمقاعد المخصصة للبيض والبالغ عددها ٢٨ مقعدا كما نس على ذلك اتفاق سالزبورغ في ٢٣ اذار/مارس (هـ) اجراء الانتخابات في ٢٠ نيسان/ابريل .

(ع) للاطلاع على تفاصيل اتفاق سالزبورغ ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، المرفق ، الفقرات ٥٧ - ٧٧ .

٣٨ - وبعد جلسة استغرقت ١٠ ساعات عقدت مؤلفو النظام غير الشرعي ، ذكر الاسقف موزورويو انه يشعر بالارتياح لتأجيل الانتخابات مع انه كان قد حذر في وقت سابق من العواقب الوخيمة التي ستترتب على تأجيلها .

٣٩ - وبحلول نهاية العام كان النظام غير الشرعي الجديد قد سقل من عيون الزمبابويين الذين كانوا قد أملاوا في ان تفضي التسوية الداخلية الى قيام حكم أغلبية حقيقي . وعلاوة على ذلك ، فان وقف الاطلاق النار الذي كانوا يوعدون به لم يتحقق . والواقع ، كما هو مبين أدناه (انظر الفقرات ١٠٢ - ١٠٧) ، ان حدة حرب المفاورين اشتدت لتشمل الاقليم بأسره .

ألف - توزيع الأراضي

٤٠ - كما ذكر في احد التقارير السابقة للجنة الخاصة ، كان قانون تخصيص الاراضي الذي سن في عام ١٩٣٠ ، والذي استعيف عنه بقانون حيازة الاراضي الذي سن في عام ١٩٦٩ ، هو الأداة المتنامة لتوزيع الاراضي حسب العنصر (ف) . وعلن النظام غير الشرعي الجديد ، عقب قيامه ، انه سيلفي قانون حيازة الأراضي . (لم يكن هذا قد نفذ في نهاية عام ١٩٧٨) .

٤١ - وفي ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٨ أعلن النظام غير الشرعي ان ٤ ملايين هكتار من الأراضي المخصصة للاوروبيين " مهجورة وغير مستغلة استفلالا كافيا " وانه يزمع ان يجلب الى هذه الاراضي لتوولينهم بها " مزارعين مؤهلين بدون تمييز عنصري ، مع اعطاء الأفضلية للعسكريين السابقين من جميع الأجناس " . وأصدر تعليماته الى مجلس الانماء الريفي بتوزيع المزارع على اساس الملكية الفردية " دون خلق وحدات فردية غير اقتصادية " . ووفقا لما ذكره النظام غير الشرعي فان برنامج إعادة توزيع المزارع سيكلف ١١٦ مليون دولار زوديسي .

باء - التمييز العنصري

٤٢ - بعد توقيع اتفاق سالزبورى ، اعلن النظام غير الشرعي عن عزمه على إلغاء جميع القوانين العنصرية وكررا الاعلان عن ذلك العزم في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ، ولكن بيد والآن انه لن يتخذ أى تدبير قبل أن يبدأ البرلمان دورته في شباط/فبراير ١٩٧٩ .

٤٣ - ووفقا لأحد التقارير ، فان النظام غير الشرعي ، وان كان يزمع إلغاء جميع اشكال التمييز العنصري المعمول بها بصورة قانونية ، فانه يعد العدة لوضع نظام يحفظ الامتيازات التي تتمتع بها

(ف) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتوزيع الاراضي بموجب القانونين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10C23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرتان ٥ و ٦ .

الاقليّة البيضاء في البلد . ووفقا للنظام الذي يجري التفكير فيه ستوضع شروط اقتصادية وثقافية من شأنها ان تحد بصورة فعالة من وصول سكان الاقليم السود البالغ عددهم ٦ مليون الى المنافع المتاحة الآن للبيض البالغ عددهم ٢٦٣ . ٠٠٠ من مسكن وتعليم ورعاية طبية . ومن المرجح ان تعطي الشروط الاقتصادية الافضلية للبيض الذين يقال ان متوسط دخل الفرد السنوي منهم يبلغ (١) اضعاف متوسط دخل الفرد الأسود .

٤٤ - ونقل عن السيد روان كرونجي ، الوزير الابيض المشارك في وزارة التعليم ، والصحة والقوى البشرية والشؤون الاجتماعية ، قوله ان الخطة الجديدة تستهدف "الابقاء على المستويات المرتفعة التي اعتاد عليها كل من البيض والسود" . ومع انه ذكر ان هذه الخطة الجديدة تقوم على أساس ترتيب مكون من ثلاث طبقات الا انها في جوهرها تنلوي على عدم السماح باستعمال المنافع التي كانت متاحة سابقا للبيض الا للافريقيين الذين يمكنهم ان يرقوا الى ما يعتبر مقاييس اوروبية . ففي المدارس والمستشفيات على سبيل المثال ، هناك طبقة تتطلب دفع رسوم مرتفعة الى جانب الوفاء بشروط معينة . ويتعين على الاطفال الافريقيين الذين بوسع اباؤهم دفع الرسوم المرتفعة ان يثبتوا قدرتهم على الوفاء بشروط اكااديمية معينة أو شروط أخرى . والطبقتان الأخريان تشملان المدارس والمستشفيات التي تقدم خدمات لقاء رسوم متدنية أو بلا مقابل .

٤٥ - وفي ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، اعلن كذلك ان سلطات اقليمية تتألف من أعضاء تنتخبهم المجتمعات المحلية ستندم شؤون التعليم والصحة . ونارا لأنه كان يوجد بصورة تقليدية فصل بين انافتي السود والبيض فانه ينار الى هذا الاقتراح على انه محاولة لادامة التمييز العنصري في ميداني التعليم والصحة بعد انتخابات ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٧٩ . وفي الوقت ذاته ، اعلن ان رسوم المستشفيات في المستشفيات المخصصة الآن للبيض سترفع في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ بحسب ادنى مقداره ٣٣٣ في المائة . وفي بعض الحالات ، سترفع رسوم الرعاية الطبية في الأجنحة الخاصة من ٦ دولارات رويسية الى ١٥ دولارا روديسيا في اليوم ، ورسوم الرعاية الطبية في الأجنحة العامة دون الاقامة فيها من ٥٠ . ١ دولارات رويسية الى ١٥ دولارا روديسيا . وبعد ١ كانون الثاني /يناير سيطلق على تلك المستشفيات اسم المستشفيات "المفتوحة" وتكون متاحة لأي شخص يستطيع دفع الرسوم . والرسوم الجديدة تتجاوز قدرة أغلب الافريقيين على الدفع .

٤٦ - وعلى نفس الفرار ، فان مناطق البيض السكنية ستكون مفتوحة أمام جميع العناصر الا انه ستسن قوانين للحفاظ على "المستويات والسماح الحالية" لتلك الأحياء ويقتى بوسع أصحاب العقارات ان يرفضوا بيع أو تأجير عقاراتهم لأي شخص لأسباب عنصرية .

٤٧ - وذكر ان الافريقيين في الاقليم يشعرون بخيبة الأمل تجاه الخطة المعلن عنها وهم يرون انه سيكون للتمييز الاقتصادي نفس أثر التمييز العنصري . وتشير التقارير الى ان حوالي ١٥ . ٠٠٠ افريقي فقدوا في الاقليم يمكنهم ان يستوفوا الشروط اللازمة لنيل الامتيازات المخصصة لذوي الدخل المرتفع ، بينما بوسع كل شخص ابيض استيفاء تلك الشروط .

٤٨ - وستعزز تلك الأحكام التي سيشملها قانون التعليم ، وقانون الخدمات الطبية ، وقانون

مراقبة مستويات الاسكان ، بحيث يتلبد تعدد يلها الأصوات الايجابية لـ ٧٨ عضوا في مجلس النواب (انار كذلك الفقرة ٧٤ أدناه) .

جيم - الجهود الرامية الى ضمان تأييد الولايات المتحدة

٤٩ - في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ ، منحت الولايات المتحدة تأشيرات دخول للزعماء الأربعة للنظام غير الشرعي (السيد سميث ، والاسقف موزوريوا ، والاب سيتوليه ، والرئيس القبلي شيراو) الذين دعتهم مجموعة تتألف من ٢٧ عضوا في مجلس شيوخ الولايات المتحدة لزيارة الولايات المتحدة . ووصل السيد سميث والاب سيتوليه الى الولايات المتحدة في ٧ تشرين الاول / اكتوبر بينما وصلها الاسقف موزوريوا والرئيس القبلي شيراو في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر .

٥٠ - واجتمع الزعماء الاربعة اثناء وجودهم في الولايات المتحدة برجال الكونغرس ، والصحفيين ، ومجموعات من الاشخاص المعنيين بالأمم بهدف عرض حالتهم "على الشعب الامريكي" . وكانت وجهة نظرهم هي ان حرب المفاوير استمرت في روديسيا الجنوبية "فقط بسبب ما تلقاه من تأييد من جانب البريلانيين والامريكيين" ، ودعوا الولايات المتحدة الى الاعتراف باتفاق "سالزورى" للتسوية الداخلية المؤرخ في ٣ اذار / مارس ١٩٧٨ .

٥١ - وفي ٩ تشرين الاول / اكتوبر اجتمع السيد سميث ، والاب سيتوليه بالسيد سايروس روفانس وزير خارجية الولايات المتحدة ، والسيد بيتر جي ، سفير المملكة المتحدة لدى الولايات المتحدة . ووفقا لبيان صحفي اصدرته وزارة الخارجية فان ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قاما باسلاغ السيد سميث والاب سيتوليه بأن "الطريق الوحيد لتجنب وقوع حرب أهلية تتسع أبعادها وتكون دموية وخالوية في روديسيا هو اجتماع جميع الاطراف معا والاتفاق على حل عادل وسلمي" . وعلى سبيل حث الزعماء الاربعة على حضور مؤتمر تشترك فيه جميع الاطراف ، اعلن ممثلا الدولتين الفريبتين ما يلي : "كما اقترحنا في الماضي في الخطة الانكليزية الامريكية ، فان الوصول الى الاستقلال يمكن ان يتحقق في اعقاب فترة انتقالية تكون الادارة في غضون غير متحيزة وتفضي الى اجراء انتخابات نزيهة ؛ ووقف الطلاق النار ، ومراقبة دولية ، ووضع دستور لروديسيا يحفظ حقوق المواطنين البيض والسود على السواء . غير اننا سنؤيد اي حل يتم الاتفاق عليه بين الاطراف" .

٥٢ - وواصل الزعماء الاربعة اجتماعاتهم مع رجال الكونغرس وغيرهم من الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة ، بما فيهم السيد هنرى كيسنفر ، وزير خارجية الولايات المتحدة السابق . وعلنوا في اجتماع عقده مع لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر انهم كانوا "دائما" موافقين على فكرة حضور مؤتمر لجميع الاطراف دون شروط مسبقة .

٥٣ - وفي ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ، دعت وزارة خارجية الولايات المتحدة الزعماء الاربعة الى اجتماع ثان مع كبار موظفي وزارة الخارجية الامريكية وموظفي المملكة المتحدة . ووافق الزعماء الاربعة رسميا في الاجتماع على حضور مؤتمر لجميع الاطراف ، كما وافقوا على جدول اعمال مؤقت لمناقشة الامور

التالية : (أ) اقامة ادارة انتقالية؛ (ب) مسألة الانتخابات؛ (ج) تكوين الجيش الوطني ؛ (د) وقف إطلاق النار ؛ (هـ) دستور زмбаوى .

٥٤ - وردا على وجود الزعماء الأربعة الذين هم أصحاب التسوية الداخلية ، في الولايات المتحدة ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٧ (١٩٧٨) في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر الذى لاحق فيه بأسف وقلق القرار الذى سمحت به حكومة الولايات المتحدة للزعماء الأربعة بدخول الولايات المتحدة ، واعتبره منافيا لقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ ايار / مايو ١٩٦٨ . كما اعرب مجلس الأمن عن الأمل في أن تواصل الولايات المتحدة ممارسة نفوذها في سبيل اقامة حكم أغلبية حقيقي في روديسيا الجنوبية في أقرب وقت ممكن . وأوضح ممثل الولايات المتحدة ، في بيان عقب التصويت ، ان تأشيريات الدخول قد أصدرت " للسماح بمواصلة المناقشات التي اجرتها الولايات المتحدة ودول أخرى فسي عدد من الأماكن مع العديد من الأطراف التي تمسها مأساة روديسيا " (ع) .

٥٥ - وأصدرت الجبهة الوطنية بياناً للصحافة ادانت فيه الولايات المتحدة على تصرفها . وقال السيد موغابي متحدثاً باسم الجبهة الوطنية ، ان هذه الأخيرة ترى انه لم يعد يمكن الموافقة على قيام الولايات المتحدة بأى دور في تسوية مشكلة روديسيا الجنوبية . وان الجبهة الوطنية ترى أيضا ، ان الولايات المتحدة قد " انحازت " صوب النظام غير الشرعي . هذا فضلا عن ان الجبهة الوطنية ترى ان جدول الأعمال المؤقت الذى اقترح في واشنطن ، عاصمة الولايات المتحدة ، (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه) يعتبر شراراً مسبقاً ، وانها لا يمكنها ان توافق عليه لأنها ترى انه ينبغي ان يحتوى جدول الأعمال على بند واحد فقط هو : نقل السلطة من النظام غير الشرعي الى اغلبية الشعب .

دال - مشروع الدستور

٥٦ - في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ نشر النظام غير الشرعي " مقترحات لوضع دستور جديد لروديسيا " (ق) . ووفقاً لهذه المقترحات ، سيكون اسم الاقليم زмбаوى روديسيا . وسيكون هناك رئيس دولة تعيينه هيئة انتخابية تتألف من اعضاء مجلس الشيوخ والمجلس النيابي وسيكون الرئيس هو الرئيس الدستوري للدولة ، ويؤدى مهامه بناء على توصيات المجلس التنفيذي أو " شخص آخر أو سلة أخرى " .

٥٧ - وتتألف الهيئة التشريعية من الرئيس والبرلمان ، الذى يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس نيابي . ويتألف مجلس الشيوخ من ٣٠ عضواً ، منهم ١٠ أعضاء سود ينتخبهم الاعضاء الاثنان والسبعون السود في المجلس ؛ و ١٠ أعضاء بيض ينتخبهم الاعضاء الثمانية والعشرون البيض في المجلس النيابي ؛ و ١٠ منهم رؤساء قبائل افريقيون ينتخبهم مجلس رؤساء القبائل ، ٥ منهم من ماشونالاند و ٥ من ماتابيليلاند .

(ص) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الجلسة ٢٠٩٠ .

(ق) روديسيا الجنوبية Cmd.R.P.2-1979 ، سالزورى .

٥٨ - ويتألف المجلس النيابي من ١٠٠ عضواً على النحو التالي :

(أ) سيخصص ٧٢ مقعداً للسود الذين ينتخبهم الناخبون المسجلون في السجل العام للناخبين لتمثيل ٧٢ دائرة انتخابية . غير أنه لأغراض الانتخابات العامة الأولى سيجرى انتخاب أولئك الأعضاء على أساس نظام " قائمة الحزب " وليس على أساس دائرة انتخابية . وستخصص لكل مديرية من المديرية الحالية مقاعد على النحو التالي : مانيكلاندا ، ١٠ ؛ ماشونالاند الوسطى ، ٥ ؛ ماشونالاند الشرقية ، ١٥ ؛ ماشونالاند الغربية ، ٦ ؛ ماتابيليلاند الشمالية ، ١٠ ؛ ماتابيليلاند الجنوبية ، ٥ ؛ ميدلاندا ، ١١ ؛ فيكتوريا ، ١٠ . ومن حق أى حزب سياسي مسجل ان يقدم قائمة بالمرشحين لكل مديرية . وإذا نال الحزب أقل من ١٠ في المائة من الأصوات التي ادلى بها فعلا في أية مديرية في الانتخابات فإنه يفقد فرصته في الحصول على أية مقاعد من المقاعد المخصصة لتلك المديرية .

(ب) سيخصص ٢٠ مقعداً للبيض الذين ينتخبون على أساس نظام اقتراعي تفضيلي من قبل الناخبين المسجلين في دوائر البيض الانتخابية .

(ج) ستخصص ثمانية مقاعد للبيض الذين ينتخبهم الأعضاء الاثنان والتسعون من أعضاء المجلس النيابي من بين ١٦ مرشحاً يرشحهم الأعضاء الثمانية والعشرون البيض في المجلس الذي انتهت ولايته . ولأغراض الانتخاب الأول يجرى ترشيح المرشحين البالغ عددهم ١٦ من قبل الأعضاء البيض البالغ عددهم ٥٠ في المجلس الحالي والذين جميعهم أعضاء في جهة روديسيا .

٥٩ - وفي نهاية فترة السنوات العشر ، أو بعد البرلمان الثاني ، أيهما أول ، تنشأ هيئة لاستعراض مسألة الاحتفال بمقاعد البيض الثمانية والعشرين وتقديم تقريراً عن ذلك إلى المجلس النيابي .

٦٠ - من حق جميع المواطنين الذين يبلغون من العمر ١٨ عاماً أو أكثر ان يسجلوا انفسهم في السجل العام للناخبين . كما ان من حق جميع البيض البالغين من العمر ١٨ عاماً أو أكثر ان يسجلوا انفسهم في سجل الناخبين البيض وينالون بذلك صوتين .

٦١ - يعين رئيس الدولة رئيساً للوزراء من يعتبره ، في تقديره ، أفضل شخص قادر على الفوز بتأييد غالبية أعضاء المجلس النيابي . ويعين رئيس الدولة ، بناء على مشورة رئيس الوزراء ، الوزراء ونواب الوزراء الذين يبقون في مناصبهم بأيلة المدة التي يرغب فيها الرئيس . وليس بوسع وزير أو نائب وزير ليس عضواً في مجلس الشيوخ أو المجلس النيابي ان يبقى في منصبه أكثر من أربعة شهور الا اذا اصبح عضواً في أى من المجلسين . ويعين الرئيس ، بناء على مشورة رئيس الوزراء ، الوزراء في المجلس التنفيذي .

٦٢ - وخلال السنوات الخمس الأولى أو مدة البرلمان الأول ، أيهما أطول ، يتمين على الرئيس ، ان يعين بناء على مشورة رئيس الوزراء ، وزراء من كل حزب سياسي ممثل في المجلس النيابي بخمسة أعضاء أو أكثر حسب نسبة عدد المقاعد التي يشغلها في المجلس . وكل وزير يعين سيكون عضواً في المجلس التنفيذي . ويتمين على رئيس الوزراء قبل تعيين أى وزير من أى حزب سياسي ان يستشير زعيم ذلك الحزب .

٦٣ - ويمكن للرئيس ان يعلن في أي وقت حالة الطوارئ العامة . وما لم تتم الموافقة على ذلك الاعلان بقرار صادر عن المجلس النيابي فان مفعوله سينتهي بعد انقضاء ١٤ يوما على الاعلان أو ، اذا حل البرلمان خلال تلك الفترة ، بعد انقضاء ٣٠ يوما على الاعلان . وانا تمت الموافقة المطلوبة على الاعلان فان حالة الطوارئ ستبقى قائمة لفترة لا تتجاوز ستة شهور ويمكن تجديدها من وقت لآخر أو الفاعلها بقرار من المجلس النيابي .

٦٤ - وسيشهد بالسلسلة القضائية للمحكمة العليا التي ستتألف من قسم للاستئناف وقسم عام . وسيعين رئيس الدولة كبير القضاة والقضاة الآخرين في المحكمة العليا بناء على مشورة هيئة الخدمات القضائية . وسيتولى الاشراف على الشعبة العامة أحد كبار القضاة المساعدين الذي يخضع لتوجيهات كبير القضاة . ولا يمكن تعيين أي شخص كقاضٍ ما لم يكن قد عمل قاضيا في بلد كان القانون العام فيه هو القانون الروماني - الهولندي ولغته الرسمية هي الانكليزية أو ما لم يكن مؤهلا لممارسة العمل كمحام لفترة لا تقل عن عشر سنوات في روديسيا الجنوبية أو في بلد قانونه العام هو القانون الروماني - الهولندي ولغته الرسمية هي الانكليزية .

٦٥ - وتتألف هيئة الخدمات القضائية من كبير القضاة ، الذي سيتولى رئاستها ، ومن رئيس هيئة الخدمات العامة ، وعضو ثالث يعينه رئيس الدولة بناء على مشورة كبير القضاة . ويجب ان يكون العضو الثالث شخصا كان قد عمل كقاضٍ في المحكمة العليا أو كمحام لفترة لا تقل عن عشر سنوات .

٦٦ - والقانون الذي ستطبقه المحاكم هو القانون الذي كان مطبقا في مستعمرة رأس الرجاء الصالح في ١٠ حزيران / يونيه ١٨٩١ ، بتعدلاته اللاحقة التي لها قوة القانون في روديسيا الجنوبية . ولذلك فان القوانين التي لم تلغ في الاقليم بعد الاستقلال ستبقى سارية المفعول .

٦٧ - وستكون هيئة الخدمات العامة مسؤولة عن وضع لائحة ومراقبة تنظيم الخدمات العامة ودائرة السجن . وتتألف الهيئة من رئيس وما لا يقل عن عضوين وما لا يزيد عن أربعة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الدولة . ويجب ان يكون رئيس الهيئة وعضوا آخر على الأقل أو (اذا كان هناك اكثر من ثلاثة اعضاء في الهيئة) ، على الأقل عضوين آخرين قد شغلوا منصب وزير أو نائب وزير أو وكيل وزير في وزارة من وزارات الخدمات العامة أو مناصبا في الخدمة العامة بدرجة تعادل وكيل وزير أو أعلى من ذلك لفترات تبلغ في مجموعها ما لا يقل عن خمس سنوات . وعند النظر في أوضاع المرشحين لشغل منصب شاغر في الخدمات العامة أو دائرة السجن يتعين على الهيئة أن تعطي الأفضلية للشخص الذي يتمتع في رأيها ، بأعلى درجة من الكفاءة والمهارة لذلك المنصب .

٦٨ - وستكون قوة الشرطة تحت قيادة مفوض شرطة يعينه رئيس الدولة بناء على توصية هيئة الخدمات القضائية . ولا يجوز تعيين شخص مفوضا للشرطة الا اذا شغل منصب مساعد مفوض في قوة الشرطة أو أية رتبة أعلى من ذلك لفترات تبلغ في مجموعها ما لا يقل عن خمس سنوات .

٦٩ - وتتألف قوات الدفاع من جيش ، وسلاح طيران ، وأي فرع آخر ينشأ بموجب القانون . ويكون لكل فرع قائد يتولى المسؤولية عن ضبط وإدارة وتشغيل فرعه . ويعين رئيس الدولة كل قائد بناء على توصية مجلس يعين لذلك الغرض ويتألف من القائد المتقاعد أو ، ان لم يكن موجودا ، من رئيس هيئة

قوات الدفاع ، وأحد القواد الآخرين ، وعضو ثالث يعينه رئيس الدولة على ان يكون هذا العضو قد عمل كوزير في إحدى وزارات الخدمات العامة . ويمكن لرئيس الوزراء ان يعين شخصاً يوصي به قائداً للجيش وسلاح الطيران كي يكون قائداً للعمليات المشتركة ، اذا رأى ضرورة لذلك .

٧٠ - وستعمل كل من هيئة خدمات الشرطة وهيئة قوات الدفاع تحت رئاسة رئيس هيئة الخدمات العامة وتتألف عضوية كل منها مما لا يقل عن عضوين وما لا يزيد عن أربعة أعضاء آخرين يعينهم رئيس الدولة . ومن بين الأعضاء الذين يعينهم رئيس الدولة ينبغي ان يكون عضوان على الأقل من الأشخاص الذين شغلوا منصب مساعد مفوض في حالة هيئة خدمات الشرطة ، ومنصب عقيد في الجيش أو نقيب مجموعة في سلاح الجو ، في حالة هيئة قوات الدفاع ، أو أية رتبة أخرى أعلى من ذلك لفترات تبلغ في مجموعها ما لا يقل عن خمس سنوات . ووظائف تلك الهيئات هي النظر في تطلعات أفراد قوات الشرطة والدفاع ، ودراسة واقرار أى مقترح بطرد أى عضو لديه من الخدمة عامان أو أكثر ، ووضوح انماة تتعلق بالسلامة العامة والادارة الحسنة للقوات والحفاظ على كفاءتها .

٧١ - وسيبقى الأشخاص الذين هم الآن من مواطني روديسيا الجنوبية مواطنين في زيمبابوي روديسيا . وبالإضافة الى ذلك ، فان بوسع الأشخاص الذين كانوا في التاريخ المحدد (الذى سيعمل عنده) يحوزون أو لهم الحق في حيازة جنسية مزدوجة الاحتفاظ بهذه الجنسية المزدوجة أو حقهم فيها . ولن يتمين على الشخص الذى لديه جواز سفر اجنبي التخلي عنه ، كما انه لن يحرم من الحصول على جواز سفر من زيمبابوي روديسيا بسبب ذلك .

٧٢ - وستعزز بصورة خاصة بعض أحكام مشروع الدستور ، مثل تلك المتصلة برئيس الدولة ، والمجلس التنفيذى والهيئة التشريعية ، والهيئة القضائية ، وهيئة الخدمات العامة ، والخدمات والقوات ، والمالية ، وعلان الحقوق وتعديل الدستور والأحكام الانتقالية . وأثر ذلك التعزيز الخاص سيكون شديداً لدرجة انه ينبغي لتعديل تلك الأحكام ، ان ينال أى مشروع قانون للتعديل ، الأصوات الايجابية لما لا يقل عن ٧٨ عضواً من أعضاء المجلس النيابي . ويتطلب تعديل أى حكم آخر من أحكام الدستور الأصوات الايجابية لثلثي أعضاء المجلس . وبالإضافة الى ذلك ، فان أى مشروع قانون لتعديل الدستور يتطلب الأصوات الايجابية لثلثي أعضاء مجلس الشيوخ ، الا انه اذا لم يتم الحصول على ذلك فمن الممكن ان يرسل مشروع القانون ، بعد فترة مدتها ١٨٠ يوم ، الى رئيس الدولة للموافقة عليه على الرغم من عدم موافقة مجلس الشيوخ عليه .

٧٣ - وفي نهاية السنوات العشر ، أو بعد البرلمان الثاني ، أيهما أول ، ستنشأ هيئة لاستعراض مسألة الاحتفاظ بمقاعد البيئتين الثمانية والعشرين . وسيكون رئيس الهيئة هو كبير القضاة ، أو قاض من المحكمة العليا يسميه رئيسها مع أربعة أعضاء آخرين ، اثنان منهم ينتخبهما الأعضاء البيئتين الثمانية والعشرون في المجلس النيابي ، واثنان يعينهما رئيس الدولة . واذ اوصت الهيئة بالفناء أو تخفيض مقاعد البيئتين فإنه يمكن اصدار قانون بذلك المعنى اذا نال موافقة ١٥ عضواً من أعضاء المجلس النيابي وبدون اجراء من جانب المجلس . واذ تم الفناء مقاعد البيئتين أو تخفيضها فلن تبقى مقاعد السود الاثنان والسبعون مخصصة للسود فقط وسيتم انتخاب الأعضاء العشرين في المجلس

الشيوخ من غير رؤساء القبائل من جانب جميع أعضاء المجلس النيابي وليس بطريقة منفصلة على نحو ما ورد في الفقرة ٥٨ أعلاه .

٧٤ - وبالإضافة إلى ما تقدم ، ينص مشروع الدستور على تعزيز خاص لبعض أجزاء قانون الانتخابات وقانون التعليم ، وقانون الخدمات الصحية ، وقانون مراقبة مستويات الإسكان التي يتالب تعدلها موافقة ٧٨ عضواً من أعضاء المجلس النيابي (انظر كذلك الفقرة ٤٨ أعلاه) . وعلاوة على ذلك فإن مشروع الدستور ينص على تعزيز كل قانون بضمانات خاصة اذا كان يؤدي إلى :

(أ) تخفيض مساحة الحدائق ، والأراضي المخصصة للحيوانات البرية ، أو أراضي الغابات بما يزيد عن (في المائة من مساحتها الموجودة في التاريخ المحدد ؛

(ب) تعديل القانون المتعلق بإنشاء أو إلغاء بلديات ، أو مدن ، أو مجالس ريفية ، أو مجالس محلية ، وتحديد مناطقها أو حدودها ، وتكوينها ، أو مؤهلات المنتخبين أو المرشحين للانتخاب لتلك المجالس ؛

(ج) تخفيض صلاحيات ووظائف وواجبات بلدية أو مدينة أو مجلس ريفي أو مجلس محلي .

٧٥ - وينص مشروع الدستور على ان تكون اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية للبلد .

٧٦ - وأشار عدد من المقالات الصادرة في الصحف إلى ان الدستور المقترح يحفل سلسلة البيض في الاقليم بعد الاستقلال ، لأن جميع الأحكام الرئيسية تقريبا في الدستور ستعزز . وعلاوة على ذلك ، فإن الشروط المقترحة للعضوية في سلك القضاء ، والشرطة ، وقوة الدفاع ، وهيئة الخدمات العامة ودائرة السجن قد وضعت بطريقة لا تسمح لأن افريقي باستيفائها في الوقت الحاضر .

٧٧ - وقبل الاستفتاء على مشروع الدستور قام السيد سميث وبعض زملائه البيض بحملة دعائية لاقتراره على أساس ان الأخذ به سيفضي إلى " اعتراف العالم الحر بحكومة روديسيا ، وانتهاء الجزاءات ، والحرب ، وعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي " . وأشار السيد سميث في اذاعة عشية الاستفتاء التي ان القرار الصادر عن كونغرس الولايات المتحدة " يلزم " رئيس الولايات المتحدة برفع الجزاءات ، وهذا يعني الاعتراف في حالة تنفيذ اتفاق التسوية الداخلية بالنظام الروديسي . (يأذن القرار الصادر عن الكونغرس لرئيس الولايات المتحدة برفع الجزاءات ضد الاقليم فيما اذا رأى ان النظام غير الشرعي قد قام بجهد حقيقي للوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات مع الجبهة الوطنية وانه جرى عقد انتخابات حرة ونزيهة) (ر) . كما ذكر السيد سميث ان حزب المحافظين في المملكة المتحدة قد " التزم بتأييدنا فيما نفعله الآن " .

٧٨ - وقد طرح مشروع الدستور في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ لاستفتاء اقتصر على البيض .

(ر) ستأهر معلومات عن هذه المسألة في اضافة لهذا التقرير .

وذكر ان ٧٠ في المائة من الناخبين البيض البالغ عددهم ٩٣ ٠٠٠ قد اشتركوا في الاستفتاء وان ٨٥ في المائة منهم قد اقرؤا مشروع الدستور الذي سيصدر على البرلمان الحالي للمصادقة عليه .

٧٩ - وذكر ان رأى النظام غير الشرعي هو ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستؤيدان التسوية الداخلية بعد انتخابات ٢٠ نيسان /ابريل . وكدليل على ثقته بذلك وضع النظام غير الشرعي خالية تنمية لمدة خمس سنوات تكلفتها ٣٥٠٠ مليون دولار رودي سي ، وهو يتوقع الحصول على بعض الأموال اللازمة للتنمية عن طريق معونات دولية ، تأتي من عدة مصادر من بينها الوكالات القائمة التسابعة للامم المتحدة والبنك الدولي . ومع ذلك ، رجح السيد سميت الآن عن بيانه السابق حين قال انه سيستقيل بعد انتخابات ٢٠ نيسان /ابريل . فموقفه الحالي هو انه لن يستقيل الا اذا اعترفت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتسوية الداخلية ، وان اذا لم يمنح هذا الاعتراف فسيدقى في الحكومة التالية ويدالب منصب وزير الدفاع .

٨٠ - وفي ١ شباط /فبراير ١٩٧٩ نقلت صحيفة " النيويورك تايمز " عن وزارة خارجية الولايات المتحدة قولها ان الاستفتاء اخفق " في معالجة القضية الحقيقية المتمثلة في كيفية تحقيق السلم والوصول الى تسوية سياسية دائمة " في الاقليم . وتحدثت التقارير عن أن بعض أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة قد أوصوا بارسال فريق من المراقبين المحايدين الى روديسيا الجنوبية خلال الفترة التي يعقد النظام غير الشرعي انتخاباته فيها ، والتي من المقرر الآن اجرائها في ٢٠ نيسان /ابريل .

هـ - الانشقاق داخل الأحزاب السياسية الأفريقية

٨١ - جاء في التقارير أنه ، نتيجة لفقدان الثقة على نطاق واسع في النظام غير الشرعي ، فقد المؤتمر الوطني الأفريقي المتحد ، واتحاد زمبابوي الأفريقي الوطني (سيثوليه) العديد من مؤيديهما . كما أن القرار الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ بتجنيد الأفريقيين في جيش النظام غير الشرعي اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ قد عزز الشعور بعدم الارتياح في أوساط السكان الأفريقيين . (تتضمن الوثيقة A/34/23 (الجزء الرابع) ، المرفق الأول ، تفاصيل عن هذا التجنيد) .

٨٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٧٨ انتقد عدد من كبار قادة المؤتمر الوطني الأفريقي المتحد زعامة المنظمة لموقفها المتردد ولافتقارها لاستراتيجية تتعلق بمعالجة مشكلة تحرير زمبابوي . ومن بين أولئك القادة ثلاثة أعضاء في اللجنة المركزية هم : السيد هايرون هوف ، الذي بقي عضواً هاماً في المؤتمر الوطني الأفريقي المتحد ، على الرغم من طرده في نيسان/أبريل ١٩٧٨ من منصبه كوزير مشارك للعدل ، والقانون والنظام ، والخدمات العامة ؛ والأب آرثر كانوديريكا ؛ والأب ماكس شيفويدا .

٨٣ - وفي اجتماع عقد في سالزبورغ في ١٣ آب/أغسطس ذكر أن الأسقف موزورويوا قد طرد تسعة أعضاء من اللجنة المركزية للمؤتمر الوطني الأفريقي المتحد لأنهم وجهوا إليه نقداً علنياً . وتبعت عملية الطرد استقالة عدد من الأعضاء .

٨٤ - كما بلغ عن وجود انشقاقات داخل اتحاد زمبابوي الأفريقي الوطني . ففي آب/أغسطس ١٩٧٨ استقال السيد س . مشارغا ، وهو عضو كبير في اللجنة المركزية ، من الحزب . وفي ايلول/سبتمبر ، استقال كذلك قادة آخرون بما فيهم السيد دانييل غوراجينا ، والسيد أوييس شينامورا ، والسيد جون نياندورو ، والسيدة بيترونيليا نكساهي .

٨٥ - وأدى الصراع على السلطة بين الأحزاب الأفريقية إلى استئثار المسائل الاثنية بالنشاط السياسي في زمبابوي . والتقسيم الاثني لسكان الاقليم تقسيم معقد . فقد قام الاستعمار في أيامه الأولى بتقسيم الاقليم إلى ماشونالاند وماتاهيليلاند ، وعلى هذا الأساس ، جرت العادة على تقسيم الشعب إلى مجموعتين لغويتين رئيسيتين هما نديهيل ، وشونا . وفي الآونة الأخيرة ، استقال الرئيس القبلي كاييساندويني ، وهو من أبناء نديهيل ، ونائب رئيس المنظمة الشعبية المتحدة لزمبابوي ، من المجلس الوزاري للنظام غير الشرعي لأن زملاءه في المجلس رفضوا الأخذ باقتراحه بمنح مجموعة نديهيل ٣٦ مقعداً من المقاعد الاثنتين والسبعين ، غير المخصصة للبيض ، بموجب التسوية الداخلية ، وتخصيص المقاعد الستة والثلاثين الأخرى لمجموعة شونا .

٨٦ - ودعا الرئيس القبلي ندويني بعد استقالته السيد نكومو ، الذي يعتبره نديبيلي ، للعودة إلى روديسيا الجنوبية وتولي زعامة مجموعة نديهيل في ظل التسوية الداخلية . وأيد الرئيس ندويني

في عمله هذا حوالي ٢٠٠ رئيس من رؤساء نديبيل الذين دعوا أيضا مجلس رؤساء القبائل التي الانقسام الى مجلسين ، أحدهما يمثل مجموعة نديبيل والآخر مجموعة شونا .

٨٧ - ورفض السيد نكومو الطلب قائلاً أنه ليس زعيماً قبلياً بل انه زعيم وطني . كما رفض رؤساء شونا في مجلس رؤساء القبائل طلب الرئيس نديبيني بتجزئة المجلس قائلاً أنهم لا يرغبون " في الاشتراك [وهم أنفسهم] في شق الوحدة " التي يعتقدون انها ستؤدي بالشعب الى حكم الأغلبية .

٨٨ - وكون الرئيس نديبيني منذ ذلك الحين حزبا جديدا هو الحزب الإتحادي الوطني المتحد والذي هدفة الرئيسي هو تقسيم زيمبابوي الى منطقتين إقليميتين متساويتين ، واحدة لمجموعة نديبيل والأخرى لمجموعة شونا ثم اندماجهما معا في دولة اتحادية . كما تم في الآونة الأخيرة تكوين عدد من الأحزاب الأخرى التي تؤيد كذلك فكرة تقسيم زيمبابوي على أساس إثني ، وهذه الأحزاب هي : الرابطة الشعبية المتحدة ، التي كونها السيد ايليجا مبانو ؛ وحزب الشعب الزيمبابوي ، الذي ألفه السيد كينغدم سيتسوليه الذي انضم فيما بعد الى حزب الرئيس نديبيني ؛ وحزب ماشونالاند الإتحادي ، الذي لم يعرف زعيمه حتى الآن ؛ والحزب الديمقراطي الروديسي الذي أسسه السيد ليونارد ندلوفو .

واو - ظهور وحدات ميليشيا خاصة ، وانهميار القانون والنظام

٨٩ - ورد في عدد من المقالات أن المجلس الوطني الافريقي المتحد ، والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (حزب سيتولي) ، والمنظمة الشعبية المتحدة لزيمبابوي انشأت ، بالتواطؤ مع السيد ايان سميث ، وحدات ميليشيا خاصة مستقلة . فعلى سبيل المثال ، نقل عن أحد المتكلمين في المؤتمر السنوي لاتحاد الفلاحين الافريقيين في روديسيا أنه اتهم " وحدات الميليشيا الخاصة التابعة لبعض أعضاء المجلس التنفيذي (المنشأ بموجب اتفاق سالزهورى) بالقيام بارتهاب الناس في المناطق الريفية " . وقيل أن الميليشيا الخاصة تطلب المال من الناس وتقوم بتفتيشهم وتهديدهم ، بهل وبقتلهم اذا لم تكن بحوزتهم بطاقة عضوية في حزب معين .

٩٠ - ويقال ان المجلس الوطني الافريقي المتحد والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي كليهما ، قد اعترفا بأن اعمال الارهاب السياسي ترتكب ضد المدنيين ، وان كان كل من الفريقين يتهم الآخر بالارهاب . وقد نقل عن الاسقف موزورويوا قوله أن بعض المجموعات تكاد لا تعترف بقانون سوى ما تفرضه هي .

٩١ - وحسب ما جاء في عدد ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ من صحيفة " الغارديان " التي تصدر في مانشستر ، فان الاسقف موزورويوا والقس سيتولي كليهما يحاولان تكوين وحدات ميليشيا سياسية بخبة تهرير مطالبة كل منهما بانشاء جيشه الخاص به . وتوحي التقارير بأن نواة هذه الجيوش الخاصة يجرى تدريبها خارج روديسيا الجنوبية في البلدان الافريقية وغير الافريقية على السواء ، كما أن

أعدادا كبيرة من الرجال يتلقون التدريب داخل الاقليم . وقد أسفر ذلك عن تنافس بين المجلس الوطني الافريقي المتحد والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (حزب سيتولي) على مرافق التدريب في الاقليم . وقد منح النظام غير الشرعي هذه الجيوش الخاصة صفة رسمية باعتبارها " قوات مساعدة " ، وهو يسمح لها بالقيام بعملياتها داخل الاقليم .

٩٢ - وحسبما جاء في ذلك المقال نفسه ، فان " المشكلة التي خلقتها الجيوش الخاصة ، والتي أنشئت بتواطؤ غير متحرج مع جهاز المخابرات ، قد تفاقمت بظهور " قوات مساعدة ذات انتماءات سياسية " . وتفيد التقارير بأن هذه القوات مؤلفة من مغاورين تركوا وحداتهم للانضمام الى أحد الزعماء السود الداخليين . وقد ذكر في المقال انه يشتبه في أن كثيرين في القوات المساعدة هم من الأعضاء السود في قوات الأمن الروديسية الجنوبية ، لكن معظمهم ليسوا الا ثوارا اختاروا ، لسبب أو لآخر ، " الانسحاب من صراع مرير في الادغال " .

٩٣ - ومضت صحيفة الغارديان قائلة ان أمثال هؤلاء الرجال يقسمون عادة الى وحدات غير نظامية ثم يضمون الى وحدات الجيش الخاص التابع للزعيم الذي يختارونه . ويتحارب الجيشان الخاصان التابعان للأسقف موزورويوا والقس سيتولي فيما بينهما ويستخدمان كذلك لمحاربة جيش التحرير الوطني الافريقي لزيمبابوي التابع للاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (حزب موغابي) والجيش الثوري لشعب زيمبابوي التابع للاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي . وبعد أن استعرضت صحيفة " الغارديان " الوضع في روديسيا الجنوبية ، اختتمت مقالها مؤكدة أن " النزاع الروديسي يميل الى الفوضى لا الى ما يمكن اعتباره حربا أهلية " .

٩٤ - وأفادت صحيفة " الواشنطن بوست " في عددها الصادر في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، بأن الجيوش الخاصة وجيش النظام غير الشرعي تقوم بنشاطها في غفلة من رقابة السلطات المدنية . ونتيجة لذلك ، يقال ان قطاع الدارق في تزايد وان بعض " المراهقين غير الخاضعين لأية رقابة يدعون أنهم مغاورون ويتصرفون باسم المغاورين وينهبون المحلات التجارية والبعثات " . وتفيد التقارير أن هناك في صفوف جيش النظام غير الشرعي ، بقيادة البيبي ومالات خريمان ، كما أن بعض الجنود الفارين من ذلك الجيش يقومون بارهاب المدنيين في حين يدعون الولاء لاحدى فئات حركة تحرير زيمبابوي .

٩٥ - وحسبما جاء في المقال نفسه ، فان النظام غير الشرعي يستغل أيضا أعمال قطع الدارق المتزايدة ، فيسمح لجنوده ولرجال شراطه بارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين ، ثم يقوم بتوزيع منشورات تحاول نسب هذه الاعمال الى احدى فئات أحزاب زيمبابوي . وفي بعض الأحيان ، لا يحاول جنود النظام غير الشرعي حتى ستر أعمالهم . ففي ما لا يقل عن ثلاث مناسبات متفرقة ، فتح جنود متجهين من النار عشوائيا على الجماهير او القرويين من الأفارقة .

٩٦ - كما أفادت التقارير انه في شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ ، هاجمت مجموعة من الشبان البيض المسلحين بعضي مختلفة الأنواع وقضبان من الحديد والأسواط ، طالبا سودا في جامعة روديسيا ، فأصابت طالبيهم بجروح في الرأس والوجه . ولم يلق القبض على أحد .

- ٩٧ - وتفيد التقارير كذلك بأن بعض الفلاحين البيض يستغلون هم أيضا الوضع في الاقليم - فينشئون جيوشهم الخاصة بهم ، بالتواطؤ مع القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي .
- ٩٨ - كما تفيد تقارير أخرى بوقوع اغتيالات وبوجود قوائم بالمطلوب قتلهم وبوقوع عمليات اختطاف لأشخاص بارزين في الاقليم . فعلى سبيل المثال ، اغتيل في كانون الأول / ديسمبر القس كانود يريكا الذي كان قد طرد من المجلس الوطني الافريقي المتحد (انظر الفقرتين ٨٢ و ٨٣ أعلاه) ، ونجا السيد اريستون تشامباتي ، نائب الأمين العام للاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي ، من محاولة اختطاف في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

٤ - الكفاح المسلح

- ٩٩ - عملت الجبهة الوطنية ، منذ تأسيسها في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ ، من خلال لجنة التنسيق التابعة لها ، على انشاء قيادة تنفيذية واحدة وقيادة عسكرية عليا موحدة . وقد امتدت الدول الافريقية المجاورة لروديسيا الجنوبية أيضا بضرورة انشاء جيش تحرير موحد في زيمبابوي ، وتفيد التقارير أن الرئيس نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة قال ، بعد اجتماع عقده ممثلو دول مواجهة في تموز / يوليه ١٩٧٧ ، " اننا متفقون على اننا بحاجة الى جيش واحد في زيمبابوي لخوض الكفاح في سبيل الاستقلال ، ولضمان السلامة الوطنية والأمن لزيمبابوي المستقلة . . . وان نظام تعدد الجيوش هو نظام لا ينبغي لأحد أن يؤيده " .
- ١٠٠ - وكررت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها بدار السلام في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، الاعراب عن ضرورة الوحدة الكاملة بين جناحي الجبهة الوطنية . فقد أدى افتقاد الوحدة بالجبهة الوطنية الى التحدث بصوتين في بعض الحالات . فمثلا ، عندما اجتمع السيد نكومو مع السيد سميث في آب / اغسطس ١٩٧٨ (انظر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أعلاه) ، لم يكن السيد موغابي على علم بذلك الاجتماع حتى انتهائه . وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، عندما قال السيد نكومو أن فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف قد " ماتت ودفنت " (انظر أيضا الفقرة ٢٤ أعلاه) ، قال السيد تيكيري الذي ينتمي الى الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ان الجبهة الوطنية سوف تحضر المؤتمر المقترح لجميع الأطراف . وقد نقل عنه قوله أن السيد نكومو لا يستطيع " أن يقتل - ووحده مؤتمرا لجميع الأطراف " .
- ١٠١ - وذكرت صحيفة الفاينانشال تايمز اللندنية في عدد ١٥ الصادر في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ أن " الخلاف بشأن المؤتمر لا يخطي الا قليلا الخلاف الأعمق بكثير بشأن الاجتماع السري بين السيد نكومو والسيد سميث " . وتفيد التقارير أيضا أن السيد تيكيري اتهم السيد نكومو بعدم اشراك جميع قواته في المعركة . ولكن الاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي احتج انه يفضل نشاطا مغاورية فسي الميدان ، كان النظام غير الشرعي على وشك الاستسلام عندما اجتمع السيد نكومو والسيد سميث في آب / اغسطس ١٩٧٨ . واختتمت صحيفة الفاينانشال تايمز مقالها بقولها ان " احتمالات وحدة الجبهة الوطنية هي لذلك احتمالات ضعيفة " .

١٠٢ - وعلى الرغم من افتقاد الوحدة الكاملة ، فإن المفاوضين التابعين للجبهة الوطنية يواصلون تصعيد كفاحهم المسلح ضد النظام غير الشرعي ، الذي أجبر على اعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء الاقليم . بيد أن المفاوضين قد وسعوا هجماتهم بحيث شملت جميع أنحاء الاقليم ، بما فيها سالزبورى وبقية المناطق الحضرية . وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ أفادت الأنباء بأن الجو العام فسسى سالزبورى كانت تسوده الكآبة والقلق . فالمطاعم والأندية الليلية كانت فارغة . مع أنها كانت تعجج بالرواد قبل ذلك بثلاثة أشهر ؛ كما أخذت الادارة المدنية في الانحسار بالريف ؛ وأغلقت المجالس المحلية الافريقية في المناطق الريفية ؛ واضطرت مدارس عديدة لاجلاق أبوابها ؛ وتوقفت عمليات جباية الضرائب . وأصبح نقل المدنيين يتم بواسطة قوافل تحرسها وحدات الأمن ؛ كما علق خدمات القطارات الليلية بين المدن .

١٠٣ - وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، اشعلت النيران في أكبر مستودع للنفط في الاقليم ، الواقع على بعد ٥ كيلومترات من وسط سالزبورى . وقد اعترف النظام غير الشرعي بأن مفاوضى الجبهة الوطنية هم الذين أشعلوا فيه النيران . كما اعترف أيضا بالحاجة لنقل المزيد من امدادات النفط جوا من جنوب افريقيا .

١٠٤ - وقبل ذلك بهضعة أشهر ، أى في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أسقط مفاروو الجبهة الوطنية طائرة من طراز فيسكاونت تابعة لشركة طيران روديسيا في الجزء الشمالي من روديسيا الجنوبية . وقد ذكرت التقارير أن الطائرة كانت تحمل ٥٦ شخصا ، قيل أن ٨ منهم نجو من الهلاك . وذكرت بعض التقارير أن الناجين كان عددهم أصلا ١٨ شخصا ، قتل منهم ١٠ فيما بعد . وقد نفى السيد نكومو أن أيا ممن نجوا من الحادث قد قتل .

١٠٥ - وتفيد التقارير أن أنشطة المفاوضين في جميع أنحاء الاقليم تجبر المزارعين الهبيض على ترك مزارعهم ، مما يهدد بتخريب الغلبل والمؤن الغذائية لعام ١٩٧٩ . وفي ايلول/سبتمبر ، جاء في الأنباء أن ما ينوف على ٢٠٠ مزرعة قد أخليت ، وأن معظم المزارعين يؤخرون الأعمال الزراعية لآخر لحظة ممكنة ريثما يحاولون تقدير المجرى الذى يمكن أن تتخذه الاحداث في عام ١٩٧٩ .

١٠٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٩ ، ذكرت الأنباء أن المفاوضين التابعين للجبهة الوطنية أسقطوا طائرة من طراز فيسكاونت تابعة لشركة طيران روديسيا كانت تقل ٥٩ راكبا . وذكرت الأنباء أن جميع الركاب قد لقوا حتفهم . وقد نقل عن السيد نكومو اعترافه بأن مفاوضيه هم المسؤولون عن الحادث ، حيث انهم كانوا أن الجنرال وولز ، القائد الأعلى للقوات المسلحة الروديسية ، كان على متن الطائرة . ولكن الجنرال وولز كان في الواقع على متن طائرة تابعة لشركة طيران روديسيا أقلعت بعد ها بخمسة عشر دقيقة .

١٠٧ - كما أفادت التقارير بأنه في منتصف شباط/فبراير شن مفاروو الجبهة الوطنية هجوما على احدى المحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء في مدينة سالزبورى وعلى مطار سالزبورى الدولي .

١٠٨ - وتفيد بعض التقارير أن الوضع العسكري للنظام غير الشرعي قد أصبح مهزوزا . وأن النظام

غير الشرعي قد اعترف بأن حرب المفاوضين في المدن آخذة في الانتشار في الاقليم . وأما فـي التصدي لهذه الحالة ، قرر النظام غير الشرعي ، ليس فقط تجنيد الأفارقة في قواته المسلحة ، ولكن أعلن أيضا ، في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ان الذكور من البيض الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و ٥٩ عاما سيدعون للقيام بخدمة عسكرية لمدة ٤٢ يوما سنويا . وستمثل مهامهم في حراسة المنشآت الحيوية والمنازل في المراكز الحضرية ، وذلك بهدف افساح المجال للاستفادة من خدمات الرجال الأقل سنا في مناطق أخرى من البلاد .

١٠٩ - وفي ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ألقى السيد سميث كلمة في أومتالي ، طالب فيها من البيض التسليم بحتمية حكم الأكثرية . وقال انه ليس ثمة من وسيلة يمكن بها لحكومته التفرغ على المفاوضين .

١١٠ - كما توضح التقارير أيضا أن عددا من البلدان الأوروبية قد بدأت تعدد خططا مفصلة لاجلاء رعاياها من الاقليم اذا ما دعت الحاجة لذلك . ويذكر أن البلدان المشتركة في تلك الاستعدادات لا تقلقها النجاحات التي سجلتها حرب المفاوضين بقدر ما تقلقها امكانية اندلاع حرب أهلية بعد انهيار النظام غير الشرعي بسبب وجود جيوش خاصة وافتقاد الوحدة داخل الجبهة الوطنية .

١١١ - ويفيد تقرير أعدته هيئة الاذاعة البريطانية أن السيد سميث قد توصل الى اتفاق مع حكومة جنوب افريقيا مؤداه أن جنوب افريقيا ستقبل ، عند الضرورة ، اللاجئين القادمين من الاقليم ، الذين يرجح أنهم سيكونون من البيض .

١١٢ - وناشدت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة جميع الزعماء المعنيين أن يتخذوا خطوات ايجابية لتجنب أي تصعيد لأعمال العنف ، كما ناشدتهم أن يتجنبوا ، بصفة خاصة ، الحاق المزيد من الخسائر في الأرواح بالسكان المدنيين في البلد وفي الدول المجاورة .

٥ - منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز

١١٣ - واصلت منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز الاعراب عن تأييدها للشعب زمبابوي في نضاله ضد النظام غير الشرعي في الاقليم .

ألف - منظمة الوحدة الافريقية

١١٤ - اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقودة في الخرطوم في الفترة من ٧ الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، القرار CM/Res.680 (ش) الذي رفض

فيه تماما وأدان اتفاق سالزبورغ المبرم في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ وكذلك نظام الحكم الذي أقسم بمقتضى أحكام هذا الاتفاق ؛ ووجه نداء الى جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تمتنع عن الاعتراف بنظام الحكم المنهق عن ذلك الاتفاق ؛ وشجع مواصلة الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة الوطنية التي تعتبر حركة التحرير الوحيدة في زيمبابوي ؛ وقرر الاستجابة بقدر الامكان لكافة الطلبات العاجلة وغيرها من الطلبات التي قدمتها الجبهة الوطنية من أجل تصعيد الكفاح المسلح ؛ ووجه نداء الى الدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية من أجل أن تزيد مساعداتها المادية والمالية للكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة الوطنية ؛ وطلب الى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية تقديم المساعدة الى دول المواجهة التي كانت تتعرض لاعتداءات مستمرة من جانب النظاميين الاستعماريين المنصريين في الجنوب الافريقي .

باء - بلدان عدم الانحياز

١١٥ - اعتمد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذي انعقد في بلغراد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، اعلانا أكد فيه من جديد القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين المعقودة في الخرطوم (انظر الفقرة ١٠٦ أعلاه) برفض وادانة " التسوية الداخلية " المزعومة في روديسيا الجنوبية . واعتبر المؤتمر أن اتفاق سالزبورغ هو " محاولة زائفة وخادعة وغادرة لدعم القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لنظام الأقلية المنصرى ولاخفاء نوع من الصفة السياسية على العناصر الانتهازية التي لا تمثل أحدا والتي كانت طرفا فيها " (ت) .

١١٦ - وفي بلاغ صدر في نيويورك في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلنت مجموعة بلدان عدم الانحياز أن حركة عدم الانحياز قدمت دوما الدعم الى قضية التحرير في كل مكان ، ولا سيما في افريقيا ؛ وأعربت عن ادانتها للمحاولات التي يقوم بها النظامان المنصريان في بريتوريا وسالزبورغ لادامة الحكم الاستعماري في الجنوب الافريقي . كما طالبت مجموعة بلدان عدم الانحياز جميع الدول التي لها علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وغيرها من العلاقات التي تعزز النظامين المنصريين في الجنوب الافريقي أن تمتثل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو الى قطع هذه العلاقات ، وان تؤيد ، في هذا الصدد ، قرار الدول الافريقية التي دعت الى تطبيق الجزاءات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام الحكم المنصرى في جنوب افريقيا (ث) .

(ت) انذار A/33/206 ، المرفق الأول ، الفقرات ١٠٩ الى ١١٤ .

(ث) A/33/355-S/12914 ، المرفق . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق

الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول /اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12914 ، المرفق .

١١٧ - وأكدت مجموعة بلدان عدم الانحياز من جديد تأييدها للتوصل الى حل سلمي فسي الجنوب الافريقي ، وأعربت من جديد عن التزام البلدان غير المنحازة بالتأييد الثابت للكفاح العادل لشعبي ناميبيا وزمبابوي من أجل تقرير المصير والاستقلال .

٦ - الاعتداء على الدول المجاورة

١١٨ - تواصل القوات المسلحة التابعة للنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ارتكاب الاعمال العدوانية ضد أقاليم بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق . وقد ازدادت هذه الاعتداءات نطاقا وكثافة .

١١٩ - وتفيد التقارير في الواقع بأنه منذ انشاء الحكومة الانتقالية غير الشرعية في نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، قامت قوات النظام بغزو موزامبيق عدة مرات ، خرابة في أعماقها الى مسافة ٢٠٠ كيلومتر داخل البلد . وكانت عمليات القصف بالقنابل موجهة الى مقاطعات مانیکا وتيتي وسوفالا وغازا . وتفيد التقارير ان طائرات من أراز كانبيرا تابعة للنظام غير الشرعي قصفت دوندو في الشروق من موزامبيق وتيتي في شمالها وغازا في غربها . وتفيد حكومة موزامبيق أن عددا من الناس لقوا مصرعهم أو أصيبوا في جملة هذه الاعتداءات . وقد ردت القوات الموزامبيقية بقوة على الاعتداءات ، وأسقطت اثنتين من القاذبات النفاثة المعتدية في إحدى المرات (خ) . وقد شن النظام غير الشرعي هجوما على أراضي موزامبيق في أواسط شهر شباط /فبراير سنة ١٩٧٩ .

١٢٠ - وفي ١٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ ، قامت قوات النظام غير الشرعي بغزو زامبيا ، حيث هاجمت مخيمات ومدارس اللاجئين الزمبابويين التي لا تبعد عن لوساكا بأكثر من ٢٠ كيلومترا . وفي رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، أبلغ الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن أن القوات الجوية التابعة للنظام غير الشرعي استخدمت الطائرات القاذبة النفاثة والسفن المسلحة الحاملة للطائرات العمودية ، بينما كانت أربع طائرات نفاثة عسكرية أخرى " تحوم فوق منطقة لوساكا وتحكم سيطرتها الكاملة على المجال الجوي لزامبيا طوال مدة الهجوم " . وذكر الممثل الدائم أن ٣٣٧ شخص قتلوا في الهجوم على مخيم تشيكومبي للاجئين ، الذي كان يأوي ١٩٠٠ لاجئ غير مقاتل وقت وقوع الاعتداء . وفي أعقاب هجوم على مخيم لونسيمفوا للفتيات في اليوم نفسه ، أعلن أن أكثر من نصف الفتيات اللاجئات البالغ عددهن ١٦٠٠ واللاتي كن يقمن في المخيم ، فقدن أو أصبن بجراح أو قتلن . وأضاف انه " فضلا عن أفراد قوات الأمن ، فان ستة من

(خ) انظر أيضا : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول /اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر وكانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ (S/12964 ، المرفق) ؛ والمرجع نفسه : السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير وشباط /فبراير وآذار /مارس ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13018 ، المرفق .

المدنيين الزاميين على الأقل لقوا حتفهم على أيدي متمردى روديسيا الجنوبية " (د) . كما هاجم النظام غير الشرعي أيضا أراضي زامبيا في أواسط شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ .

١٢١ - هذا وقام النظام غير الشرعي بالقاء منشورات في بوتسوانا في محاولة لاقناع لاجئي زامبيا بالعودة الى الاقليم . وتفيد التقارير بأن هذه المنشورات لم يكن لها أى تأثير . وتعتبر بوتسوانا مثل هذه الأعمال انتهاكا لسلامة أراضيها .

١٢٢ - وتفيد الأنباء بأن السيد ايان سميث والأسقف ايهل موزوربوا والقس سيتولي قد أعربوا عن تأييدهم للفرار من موزامبيق وزامبيا ، وانهم وعدوا بأن تستمر الهجمات وتكثف .

٧ - الأحوال الاقتصادية

ألف - نبذة عامة

١٢٣ - على الرغم من التمتع الاعلامي الذى فرضه النظام غير الشرعي في خلال العام المنصرم ، هناك دلائل متزايدة على أن اقتصاد الاقليم قد وصل الى درجة خطيرة من الضعف .

١٢٤ - ففي مقال نشر في عدد تموز/يوليه ١٩٧٨ من " المجلة الاقتصادية لروديسيا " ، أقر النظام غير الشرعي بأنه كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ونمو اقتصادى سلبي في خلال عام ١٩٧٧ . وتبين المعلومات المتوفرة (انظر الجدول ٣ أدناه) أن الانتاج الصناعي قد هبط ، وأن صناعة البناء ظلت راكدة ، وان مستوى الانتاج الزراعي كان أدنى منه في العام السابق . وقد تأثرت صناعة التعدين من جراء هبوط الاسعار في الأسواق الدولية ، مع أن القيمة الاجمالية للانتاج قد زادت .

١٢٥ - ونتيجة لذلك ، طرأ انخفاض على أرقام التوظيف : فقد هبط عدد الموظفين الأفارقة من ٩١٩ ٠٠٠ في عام ١٩٧٦ الى ٩٠١ ٠٠٠ في عام ١٩٧٧ ؛ كما هبط عدد الموظفين الأوروبيين من ١٢٠ ٠٠٠ الى ١١٧ ٠٠٠ في الفترة نفسها . أما الانخفاض في عدد الموظفين الاوروبيين فيعزى جزئيا الى ارتفاع نسبة الهجرة من الاقليم في عام ١٩٧٦ (انظر الجدول ٢ أعلاه) .

باء - ميزان المدفوعات والنتاج الاجمالي المحلي

١٢٦ - في عام ١٩٧٧ ، كان الاقليم يعاني من عجز اجمالي قدره ٤٢ مليوناً من دولارات روديسيا الجنوبية في حساب رأس المال والحساب الجارى من ميزان المدفوعات . وقد أوضح النظام غير

(د) المرجع نفسه ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر ، سنة ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12921 .

الشرعي ان ذلك كان نتيجة خروج مبلغ صافيه ٢٢ مليوناً من دولارات روديسيا الجنوبية من حساب رأس المال ، ورصيد سالب قدره (١٥١ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية في المعاملات غير المنظورة ، يعادله رصيد دائن قدره (١٣٠ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية في حساب السلع (انظر الجدول ٤ أدناه) . وحسبما يدعي النظام غير الشرعي فان هبوط أسعار كثير من الصادرات بالاضافة الى تشديد الجزاءات فيما يتعلق بسلع معينة ، قد قلل من تدفق العملة الأجنبية . وعلاوة على ذلك ، فبسبب حرب المفاورين ، التي فرغت خفض خدمات النقل ، أصبحت التسهيلات المتاحة للتصدير محدودة . وتقول " المجلة الاقتصادية " انه نتيجة لذلك ، " لا يمكن نقل بعض الصادرات القليلة الأهمية ؛ وفي حالات أخرى لا يمكن استغلال الامكانيات الكاملة للصادرات الأكثر قيمة " . وقد أدى هذا الوضع الى تراكم السلع في المخازن .

١٢٧ - وفي عام ١٩٧٧ ، انخفضت القيمة الاجمالية لصادرات الاقليم بمعدل ٢٥ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٦ ، مع انخفاض حجمها بمعدل ٦٣ في المائة . ومع أن قيمة الواردات ارتفعت بمعدل (١١ في المائة ، فان حجمها انخفض بمعدل (٨ في المائة . وحسبما يدعي النظام غير الشرعي فان الواردات ضمت مواد تستخدم في شؤون الأمن استنفدت العملة الصعبة التي كان يمكن ، لولا ذلك ، أن تخصص لاستيراد سلع ضرورية أخرى . وباختصار ، فان معدل التبادل التجاري للاقليم كان لخير صالحه بمقدار ٥٥ في المائة .

١٢٨ - وفي محاولة لعلاج حالة ميزان المدفوعات في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ ، أجريت تخفيضات على المخصصات من العملة الصعبة للمستوردين . كما أنه في الربع الأخير من عام ١٩٧٧ خفضت قيمة دولار روديسيا الجنوبية بنسبة ٣ في المائة ازاء راند افريقيا الجنوبية وبنسبة ٦ في المائة بالنسبة للعملة الأخرى .

١٢٩ - وحسبما يدعي النظام غير الشرعي ، فان الناتج الاجمالي المحلي بأسعار السوق قد ارتفع بنسبة ٢٥ في المائة وهبط من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٦٩ في المائة في خلال عام ١٩٧٧ ، وهو العام الثالث على التوالي الذي يحدث فيه نمو سلبي . وقد كان الانخفاض الذي طرأ في عام ١٩٧٧ من حيث القيمة الحقيقية أكبر انخفاض على الاطلاق في خلال السنوات الثلاثة (١٦ في المائة في عام ١٩٧٥ و ٥٥ في المائة في عام ١٩٧٦) . وقد ذكرت المجلة الاقتصادية لعام ١٩٧٧ ان الانخفاض الذي طرأ في عام ١٩٧٦ بلغ ٣٣ في المائة . اما الآن فقد تم تعديله . وفي عام ١٩٧٧ كانت أكبر الخسائر من نصيب صناعة البناء (٩١ في المائة) ومن نصيب الخدمات والفنادق والمطاعم (٦١ في المائة) . كما ذكرت المجلة أن انخفاضات بنسب أقل قد طرأت في الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة .

جيم - التوقعات بالنسبة للاقتصاد

١٣٠ - حسبما يدعي النظام غير الشرعي ، فان أحوال الكساد التي يعانيها اقتصاد الاقليم قد نشأت نتيجة الانتكاس الاقتصادي الدولي والمحلي المستمر ، ونتيجة فرض الجزاءات بقدر أكبر من

الصرامة ، ونتيجة الوضع السائد على صعيد الأمن . ومع أن المجلة الاقتصادية تؤكد أن الاقتصاد المحلي سيتحسن في نفس الوقت مع الاقتصاد الدولي ، فإنها تخلص إلى القول بأنه " حتى هذه المرحلة من عام ١٩٧٨ ، توحى الأحداث بأنه ليس ثمة سوى فرصة ضئيلة لتحسن الأمور بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ١٩٧٧ " .

١٣١ - وتتوقع المجلة الاقتصادية أن ينخفض حجم الانتاج في ميدان التعدين في الاقليم في عام ١٩٧٨ عما كان عليه في عام ١٩٧٧ ، وان كانت القيمة الاجمالية ستزيد . وتقوم هذه الامكانية على أساس ارتفاع أسعار الذهب والنحاس بشكل خاص . ففي آب/اغسطس ١٩٧٨ ، بلغت قيمة الانتاج في ميدان التعدين رقما قياسيا مقداره ٢٢ مليوناً من دولارات روديسيا الجنوبية . كما أن القيمة الاجمالية لهذا الانتاج بين كانون الثاني /يناير وآب/اغسطس ١٩٧٨ بلغت ١٦٢.٣ مليوناً من دولارات روديسيا الجنوبية بالمقارنة مع ١٥٧ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية في الفترة نفسها من عام ١٩٧٧ . وبناءً على ذلك ، ينتظر أن تبلغ قيمة الانتاج في ميدان التعدين لعام ١٩٧٨ حوالي ٢٥٠ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية . كما ينتظر ، نظراً لتنوع الانتاج في ميدان التعدين من الاسهستوس ، والكروم ، والفحم ، والنحاس ، والذهب ، والنيكل ، ان تمكن صناعة التعدين من الاسهام بدرجة كبيرة في الاقتصاد وفي العمادات من العملة الصعبة .

١٣٢ - بيد أن المجلة الاقتصادية تقر انه طالما استمرت حرب المخاورين ، فان المبيعات من ناتج المعادن يمكن أن يعوقها ارتباك نظام النقل . وعلى هذا ، فان النظام غير الشرعي ليست لديه أية آمال في أن يتمكن في عام ١٩٧٨ من تخفيف أحوال الكساد التي يعانيها اقتصاده . وهذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النقص في العملة الصعبة ، مما يعوق بدوره ، القطاع الصناعي .

١٣٣ - وتفيد المجلة الاقتصادية بأن النظام غير الشرعي قرر أن يواصل مساعدته لصناعة الصلب ، ويأمل في أن يتلقى القطاع الصناعي ، مع تحسن اقتصاد افريقيا الجنوبية ، بعض المساعدة . بيد أن من المنتظر أن ترتفع نسبة البطالة .

١٣٤ - وقد قرر النظام غير الشرعي ، للتخفيف من حدة هذه الحالة ، أن " يقترض " من دافعي ضرائبه في عام ١٩٧٨ وجزء من عام ١٩٧٩ ، وذلك بفرض ضريبة مقدارها ١٢ر في المائة على ضريبة الأساس بالنسبة لمن يدفعون أكثر من ١٠٠ من دولارات روديسيا الجنوبية . وتشمل هذه الضريبة معدل فائدة معفيا من الضرائب قدره ٤ر في المائة ، ويعاد دفعها في غضون ثلاث سنوات مع الفائدة المستحقة . ومن المتوقع أن يمكن ، عن طريق هذه الضريبة ، جمع مبلغ ٢٩ مليوناً من دولارات روديسيا الجنوبية لأغراض الدفاع .

١٣٥ - وتقدر ميزانية الاقليم للفترة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ بمبلغ ٩٣٧٣ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية ، وينتظر أن يبلغ العجز رقما قياسيا مقداره ٢٦٢ر٨ مليون من دولارات روديسيا الجنوبية .

١٣٦ - وفي خلال عام ١٩٧٨ ، نجح النظام غير الشرعي في التفاوض حول قرض بمقدار ١٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاثة أعوام بالعملة الأوروبية . ومن المقرر أن يقل سعر

الفائدة المفروضة على القرض بمقدار ١ في المائة عن أسعار ما بين المصارف ، وهو أمر غير معتاد في السوق المالية العادية . فقد كان ينتظر في مثل هذه الحالة أن يزيد سعر الفائدة المفروض على القرض بمقدار ١ في المائة على أسعار ما بين المصارف . وقد امتنع النظام غير الشرعي عن الكشف عن أسماء المصارف المعنية .

١٣٧ - هذا ، وأعلن النظام غير الشرعي تسلمه قروضا أجنبية بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه استرليني للسنة المالية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . ولا تتوفر أية تفاصيل عن ذلك .

١٣٨ - وفي المجلة الاقتصادية ، يقر النظام غير الشرعي بأنه طالما بقي وضع الأمن في الإقليم غير مستقر ، وطالما استمرت تأثيرات الجزاءات بشدة ، فإن النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٩ سيتأثر .

الجدول ٣

روديسيا الجنوبية : المنشأ الصناعي للنتائج المحلي الاجمالي ، ١٩٦٨ - ١٩٧٧
(بالملايين من دولارات روديسيا الجنوبية)

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
٣٣٣٣٤	٣٤٦٦٢	٣٢٢٦٧	٣١٥٦٩	٢١٥٨٠	٢٣٣٣٦	٢٠٠٠٣	١٥٣٣٤	١٦٦٩٧	١٢٤٥٨	الزراعة والحراجة
١٤٥٨٩	١٤٩٦١	١٢٦٦٣	١٣٢٦٩	١٠١١٠	٧٤٧٧	٧١٦٧	٧٠٠٧	٦٥٢٢	٤٨٢٤	التعدين والاحتجار
٤٤٠٠٩	٤٥٨٨٨	٤٤٩٥٥	٤٢٢٨٨	٣٤١١٩	٢٩٦٦٠	٢٥٠٠٦	٢٠٩٦٦	١٧٥٥٥	١٥٢١٢	الصناعة
٥٧٦٦	٥٦٦٣	٥٠٠٠	٤١٦٦	٤١١١	٣٧٨٨	٣٣٨٨	٣١٦٧	٣٠٠٣	٢٧٠٠	الكهرباء والمياه
١٧٥٥٥	٨٣١١	٩٤٦٣	٨١٦٧	٨١٥٠	٧٣٨٨	٥٧٨٨	٥٤٦٦	٥٢٢٢	٤٤١١	التشييد
١٠٤٦٦	٩٤٦٣	٨٨٦٢	٧٥٥٥	٦١٦٧	٥٤٦٢	٤٠٨٨	٣٧٦٢	٣٣٦٤	٢٩٥٥	التعمير والتأمين
٤٧٦٣	٤٦٦٨	٤٤٦٣	٤٥٦٦	٤٢٦٧	٣٨٦٦	٣٤٦٩	٣١٦٨	٢٧٦٧	٢٢٥٥	العقارات
٢٣٨٦٢	٢٥٣٦٧	٢٥٢٦٤	٢٣٥٦٣	١٩٦٦٢	١٧١٦٣	١٥١٦٧	١٣٥٦٦	١٢٢٦٧	١٠٨٦٢	التوزيع والفنادق والمطاعم
١٣٦٦٢	١٣٦٦١	١٣٦٦٥	١١٥٦٧	١٠٧٦٧	١٠٧٦٤	٩٦٦٣	٨٥٦٩	٨٩٦١	٧٦٦٢	النقل والمواصلات
١٩٨٦١	١٥٦٦٨	١٢٦٦٦	١٠٦٦٧	٩١٦٢	٧٨٦٠	٦٩٦٩	٦١٦٩	٥٧٦٣	٥١٦٢	الادارة العامة
٧٦٦١	٧٢٦٦	٦٤٦١	٥٤٦٨	٤٨٦٠	٤٣٦٠	٣٩٦٥	٣٤٦٢	٣٢٦٠	٢٩٦٣	التعليم
٤٨٦٧	٤٤٦٤	٣٨٦٠	٣٣٦٠	٢٨٦٢	٢٧٦١	٢٤٦٧	٢١٦٤	١٨٦٤	١٦٦٣	الصحة
٥٢٦١	٤٩٦٤	٤٥٦٠	٣٩٦٩	٣٧٦٠	٣٥٦٢	٣٢٦٩	٣٠٦٢	٢٧٦٧	٢٦٦٦	الخدمات المحلية
١١٧٦٦	١٠٦٦٦	١٠١٦١	٩٣٦٢	٧٨٦٤	٧٠٦١	٦٢٦٥	٥٧٦٥	٥٠٦٩	٤٥٦١	خدمات اخرى
مخصوصا من هذا : رسوم الخدمات										
المصرفية المسحوقة										
٦٦٠٠	٥٦٦٢	٥٢٦٣	٤٢٦٢	٣٢٦٥	٢٩٦٥	٢٢٦٩	٢٠٦٨	١٧٦٩	١٦٦٠	
النتائج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج)										
٢٠٠٦٦٣	٢٠٠٧٦٩	١٨٨٦٠	١٧٥٦٣٤	١٤٤٠٦٣	١٣١٦١١	١١٤٥٥٥	٩٩٥٦٠	٩٣٦١١	٧٨٥٦٧	
النتائج المحلي الاجمالي (بأسعار السوق)										
٢٢١٦٩٩	٢١٦٦٦	٢٠١٠٦٨	١٨٦٦٣٠	١٥٥٦٣١	١٤١٦٣١	١٢٤٦٣٤	١٠٧٦٩٤	١٠٠٦٦٢	٨٤٦٧٤	
النتائج المحلي الاجمالي (بأسعار عام ١٩٦٥)										
١٢٢٦٧٠	١٣١٦٨٥	١٣٣٦٦٦	١٣٥٦٦٦	١٢٤٦٣٣	١٢٠٦١٠	١٠٩٦٨٣	٩٨٦٤٠	٩٤٥٦٣	٨٢٥٦٨	

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الدراسة الاقتصادية لروديسيا ، تموز/يوليه ١٩٧٨ .

الجدول ٤

رون يسيا الجنوبية : ميزان المدفوعات : المعاملات الجارية ورأس المال، ١٩٦٨-١٩٧٧ (بالمالين من دولارات روك يسيا الجنوبية)

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
١٣٠٠٨	١٥٦٠٨	٣٣٣٠	٥٥٥٢	٨٩٦٦	٦٢٥٣	٢٦١	٢٧٢٩	٣٢٣٠	٢٢٣٠٠	صافي المضافات
١٥٠٠٥	١٤٩٣٣	١٥٣٣٩	١٣٠٩٩	٥٩٧٧	٥٨٥٨	٤٠٣٤	٢٧٢٤	٢٧٢٤	٢٧٢٤	صافي المعاملات غير المنظورة
٩١١٢	٧٧٣٤	٨٩١٣	٥٨٥٥	٢١١٨	٢٤٤٨	١٦٦٨	١١٣٣	١١١٢	١١١٢	الخدمات
٤٣٣٥	٤٨٦٦	٣٧٥٥	٣٨٥٨	٣٥٣١	٣٠٣٤	٢١١٠	١٧٨٨	١٤٩٩	١٤٩٩	عائد الاستثمارات
١٥٥٣	٢٣٣٢	١٨٥٨	٦٩٩	٢٨٥	٣٢٣	٢٦٦	٤٣٣	١٥٠	١٥٠	التحويلات
١٩٧٧	٧٣٤	١٢٠٥	٨٤٩٧	١٤٣٤	٢٧٧	٥٥٥٤	١٢٣٥	٤٦٦	٤٦٦	الرصيد المتبقي للمساب الجارى
٢٢٣٢	٢٥٥٧	١٠١١٧	٦٢٦٦	٥١٦٦	٢٣٣	٣٠٥	٢٦٣٣	٩٩	٣٩٥	صافي المعاملات ورأس المال
٤١١٩	٣٣٣١	١٨٥٨	٢٢٣١	٣٧٢٢	٠٣٤	٢٤٣٩	١٢٣٨	١٤٤	٩٦٦	مجموع المعاملات الجارية ورأس المال
٤١١٩	٣٣٣١	١٨٥٨	٢٢٣١	٣٧٢٢	٠٣٤	٢٤٣٩	١٢٣٨	١٤٤	٩٦٦	التحويل قصير الاجل، والتغييرات فني الاحتياطيات المصرفية، والخطأ والسهمسو

المصدر : رون يسيا الجنوبية ، الدراسة الاقتصادية لرون يسيا ، تموز/يوليه ١٩٧٨ .

ب - الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية

١٣٩ - مثلت مسألة انتهاك الجزاءات تستأثر باهتمام كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك اللجنة الخاصة . وقد ألبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ (أ) من القرار ٣٣ / ٢٨ بأه المؤرخ فسي ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ إلى جميع الحكومات التي لم تقم بذلك بحد ، إلى " اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الافراد واللاتعدادات والاشخاص الاعتباريين الغاضبين لولايتها امثالاً دقيقاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ، ولمنع اقامة اي شكل من اشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي " . كذلك رجعت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ من القرار نفسه ، ان تتابع تنفيذ ذلك القرار .

١٤٠ - وكما هو معلوم تماما ، فقد كانت هناك حالات عديدة من الانتهاكات الفعلية والانتهاكات المحتملة للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية . وتتناول هذه الوثيقة اساسا التقرير المتعلق بتوريد البترول والمنتجات البترولية الى روديسيا ، والمعروف صوما بتقرير بنغهام بشأن الجزاءات النفطية (١) ؛ والدعم المالي والحسكي الذي يتلقاه نظام الحكم غير الشرعي ، وفتح الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية ؛ والتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ؛ والتدابير التي اتخذتها هيئات الامم المتحدة بشأن هذه الجزاءات .

ألف - تقرير بنغهام

١٤١ - ذكر ان متوسط الاستهلاك الاجمالي للمنتجات البترولية في الاقليم حتى وقت الاصل ان الافراد المستقلين من جانب روديسيا الجنوبية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ، كان يبلغ حوالي ٥١٦ . ٠٠٠ طن متري في السنة . وفي ذلك الوقت ، كانت المنتجات البترولية بكل مسن روديسيا الجنوبية وزامبيا تنقل عن طريق بيرا في موزامبيق بحيث تضح منها الى معامل تكرير البترول التابعة لافريقيا الوسطى والواقعة في أوتالي في روديسيا الجنوبية .

١٤٢ - وكتب اصداق الاعلان بوقت قصير ، اصدرت المملكة المتحدة قانون الجزاءات لعام ١٩٦٥ ، الذي يقضي على جميع شركات المملكة المتحدة بتأيين الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وكانت روديسيا الجنوبية وشركات النفط تتوقع هذه الخطوة . ولذلك ، فمن المعتقد انه اما ان حكومة روديسيا الجنوبية كانت قد بدأت ، حتى قبل الاعلان (ربما بالتعاون مع بعض شركات النفط) تحترق سبيل امدادات البترول المتجهة الى زامبيا ، أو أن بعض شركات النفط قد امتنعت عمدا عن أن تسلم الى زامبيا الامدادات المرسله لها .

(٢) م . م . بنغهام و م . م . غراي (لندن ، وزارة الشؤون الخارجية وشؤون

الكومنولث ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٨) .

١٤٣ - وقد تأنى تمويل وتهيئة الامدادات هذا هو السبب الذي حدا بزامبيا الى توجيه الاتهام الذي مؤداه ان روديسيا الجنوبية وبخاصة شركات النفط قد تأمرت على حرمانها من النفط . ومما يؤيد اتهامات زامبيا دراسة نشرت في عام ١٩٧٦ (أ أ) تقول بتورط عدد من شركات النفط في المؤامرة من بينها شركة شل بترولسيوم كومباني المحدودة وبريتش بترولسيوم كومباني المحدودة ، وقد أسست لتمامها في المملكة المتحدة . وأخيرا ، حيث ان حكومة المملكة المتحدة ، في عام ١٩٧٧ ، السيد توماس بننهام ، وهو مقيم بريطاني شهير ، والسيد س . م . فران ، وهو معاصبا قانوني بريطاني بارز ، لا يزالان تفتقن في المسألة .

١٤٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم التقرير المتعلق بامداد النفط غير الشرعي بالبتترول والمنتجات البترولية الى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة . وقامت لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، منذ ذلك الحين ، بتدقيق النتائج والملاحظات الواردة في التقرير (ب ب) . ويخلص تقرير بننهام ، في جملة امور ، الى ان عددا من الشركات ، من بينها شركة شل وبريتش بترولسيوم وشركة توتال سواوث افريكا المحدودة قد واصلت توريد المنتجات البترولية الى روديسيا الجنوبية عن طريق جنوب افريقيا حتى بعد القرار الذي اتخذه مجلس الامن والذي يقتضي بفرض جزاءات الزامية شاملة على الاقليم في عام ١٩٦٨ (القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨) . وفي الحقيقة ، ان النفط الذي يحصل عليه الاقليم ارتفع من ١٦٨ . ٠٠٠ طن متري في عام ١٩٦٨ الى ٣٠٥ . ٠٠٠ طن متري في عام ١٩٧٤ . كما يشير التقرير الى ان المؤامرة ضد زامبيا ربما كانت موجودة حتى قبل اعلان الاستقلال من جانبها .

١٤٥ - ويذكر التقرير ان سفارة المملكة المتحدة في جنوب افريقيا قد ابلغت بانه يجرى توريد النفط الى روديسيا الجنوبية عن طريق وسائل مختلفة ، مختلفين من الشركات التي تقوم بالتوريد لجنوب افريقيا . وفي حوالي أيار/مايو ١٩٦٦ ، عندما اصبح جميع الامدادات المتجهة الى روديسيا الجنوبية مسروقا ، قدمت حكومة المملكة المتحدة شديدة الاهتمام بشأن وقفها . وفي خلال عام ١٩٦٧ ، جرت دراسة عدد من المشاريع والتدابير الدبلوماسية الرامية الى تحقيق هذه الغاية . واصبحت حكومة المملكة المتحدة ترى انه بدون تعاون جنوب افريقيا والبرتغال وبدون فرض قيود على شحنات النفط الخام التي تتوزع بين شركة " توتال كومباني الفرنسية للبتترول " الى محمل تكرير الشركة الوطنية لتكرير البترول (سوناريف) في موزامبيق لن يكون من الممكن وقف الامدادات الى روديسيا الجنوبية وفقا تماما دون فرض حائل على الشحنات المتجهة الى جنوب افريقيا وموزامبيق . ثم تركز اهتمام حكومة المملكة المتحدة

(أ أ) مؤامرة النفط (نيويورك) ، مركز الحمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة) . أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل السابع ، الفقرات ٩٢ الى ٩٨ .

(ب ب) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وقانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/1289 .

بعد ذلك على التوجه إلى وضع يمكن منه القول بحق ان الشركات البريطانية ليست منخرطة في امداد روديسيا الجنوبية بالنفط، وأنه لا يصل روديسيا الجنوبية أي نفط بريطاني . وقرب نهاية عام ١٩٦٧ بدأت حكومة المملكة المتحدة تشتبه في أن عملاء في لورنسو ماركيز (وتدعى الان مابوتو) ، كانت شركة شل موزامبيق، تقوم بتوصيل البضائع إليهم بالمجان بالسكك الحديدية ، يقومون بإرسال البضائع إلى روديسيا الجنوبية .

١٤٦ - ويقول تقرير بنضمها م ، ان شركة شل ساوث افريكا قد وضعت ، في وقت ما في شباط/فبراير ١٩٦٨ ترتيبات مع شركة توتال ساوث افريكا يقضي بأن تقوم شركة توتال ساوث افريكا بتوفير الكميات المطلوبة والتي يجرى حاليا توصيلها بالمجان بالسكك الحديدية إلى لورنسو ماركيز باسم العملاء المقتب في تزاميم باعادة البيع إلى روديسيا الجنوبية ، من منشآت ماتولا التابعة لها فسي موزامبيق . ومقابل ذلك ، تقوم شركات جنوب افريقيا التابعة لشركة كونسوليديتد بترولسيوم كومبانسي المحدودة (عنا) بتوريد كميات مماثلة من المنتجات إلى شركة توتال ساوث افريكا في مكان ملائم أو أماكن ملائمة في جنوب افريقيا . وأهليات تفصيل ترتيب التبادل إلى حكومة المملكة المتحدة خلال العام التالي . واعتبرته حكومة المملكة المتحدة أفضل ترتيب ممكن في تلك الظروف ولكنها ادركت انه لن يمنع كمية النفط التي تصل إلى روديسيا الجنوبية أو يقللها .

١٤٧ - ونفذ ترتيب التبادل وعمل به لفترة ما ، حدث خلالها ان الطليات التي كانت قد طلبتها بارن ليون وهان هو من شركة شل ساوث افريكا ثم بعد عام ١٩٦٩ من شركة فريت سيرفيسز المحدودة (ومقر كلاهما في جنوب افريقيا) قد تم الوفاء بها بمصحبها بمنتجات قامت بتوريدها وتسليمها شركة توتال ساوث افريكا في لورنسو ماركيز مقابل امدادات مماثلة في مكان آخر . وقد استخبر عن هذا الترتيب بترتيب آخر يقضي بتدبير المنتجات التي تورد لها شركات تسويق جنوب افريقيا التابعة لشركة كونسوليديتد بترولسيوم كومبانسي عن طريق منشآت شركة توتال ساوث افريكا في لورنسو ماركيز نظير رسوم وأن تقوم شركة توتال بعد ذلك بتوصيلها إلى شركة فريت سيرفيسز . وقد وقف الحمل بهذا الترتيب الذي تم مع شركة توتال ، والمشار إليه في الصحف بوصفه ترتيب "المقايضة" قرب نهاية ١٩٧١ . وأصبحت الدليات تتقدم عندئذ من شركة فريت سيرفيسز إلى شركة شل ساوث افريكا ويتم الوفاء بها من المنتجات التي تورد لها شركات تسويق جنوب افريقيا التابعة لشركة كونسوليديتد بترولسيوم كومبانسي وتقوم شركة شل موزامبيق بتوصيلها إلى لورنسو ماركيز .

١٤٨ - وقد خلعت صحيفة الغارديان " مانستر " ، شأنها شأن كثير من الصحف في المملكة المتحدة ، في مقالاتها عن تقرير بنضمها م إلى أن "الشركتين البريطانييتين بريتان بترولسيوم وشل قد خرقتا البنود المفروضة على روديسيا وكفلتا توريد النفط إلى نظام سميت غير الشرعي بحلم ورضا الحكومات البريطانية المتحاربة الكاملين " .

(ب) " شركة كونسوليديتد بترولسيوم كومبانسي هي الشركة القائمة بإدارة اعمال شركتي شل وبريتان بترولسيوم في العلاقة المثلثة الواقعة بين قبرص وجنوب افريقيا وما كان يصرف عندئذ بسيلان .

١٤٦ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ، نوقش تقرير بنغهام ، في مجلس العموم بالمملكة المتحدة . وقال الدكتور أوبن أنهم المجلس انه لم يكن متفانيا ولن يكون ان تستمر . وأبلغ المجلس ان من شأن رئيس النيابة الخاصة أن يقرر ما اذا كان هناك خروج للتدابير المتعلقة بالهزات (أنذار أيضا الفقرة ١٥٦) . وفي اواخر شباط / فبراير ، قرر المجلس انشاء لجنة مشتركة من كلا المجلسين ، تعترف بوضعها اللينة الخاصة المحنية بالهزات النفطية ، " لكي تتنازل في اعقاب التقرير المتقدم عن التعميق الذي ابراه بنغهام ، في الدورة الذي قام به المعنيون في مجال وضع وتطبيق سياسة الهزات النفطية ضد روديسيا " .

١٥٠ - وما يذكر ، وفقا لما جاء في الدراسة التي اعدتها مركز العمل الاجتماعي (انذار الفقرة ٤٣) ان بعض شركات النفط التابعة للولايات المتحدة ، بما في ذلك شركة موبيل كوربوريشن و شركة نالتن بترولسيوم كوربوريشن ، وشركة تكساكو ، كانت مشتركة ايضا ، فيما زعم ، نسي المؤامرة النفطية الرامية الى توريد البترول والمنتجات البترولية الى روديسيا الجنوبية انتهاكاً للهزات التي فرضتها الامم المتحدة . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ذكر انه نظرا للنتائج الواردة في تقرير بنغهام ، فقد اعدت الولايات المتحدة فتح التحقيقات بشأن الادوار التي قامت بها تلك الشركات في المؤامرة النفطية وأنه سيتم اصدار تقرير عام كامل " بعد الانتباء من هذه التحقيقات " .

١٥١ - الدعم المالي والمستلزم الذي يتلقاه النظام غير الشرعي في الآونة الاخيرة

١٥١ - تنيد التقارير ، ان النظام غير الشرعي قد حصل في عام ١٩٧٨ على قرش سرى قيمته ١٥٠ مليون جنيه استرليني من مصادر غير اقرابية ، وذلك ، حسبما ذكر ، لدعم الخزانة في نيسان / ابريل ١٩٧٦ . ولتمكين النظام غير الشرعي من دفع تكاليف الحرب التي قيل انها تليق بحوالي ١٥٠٠٠٠ جنيه استرليني في اليوم . وفي خلال العام ذاته ، وكما ذكر آنفا (انذار الفقرة ١٢٦) ، حصل النظام غير الشرعي كذلك على قرش قيمته ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالحطة الاوروبية . ومن المقرر أن يقل سعر القرض بنسبة ١ في المائة عن المعدلات المقبولة لدى المصارف ، وهذا أمر غير عادي في سوق مالية عادية . وقد رفض النظام غير الشرعي أن يكتشف عن أسماء المصارف المعنية .

١٥٢ - كما ذكر أيضا ان جيش النظام غير الشرعي حصل على كميات ضخمة من المعدات الجديدة ، بما في ذلك الطائرات العمودية . ووفقا لما جاء في التقارير ، فقد تم تهريب (١ طائرة عمودية من طراز " بل ٢٠٥ " Bell 205) الامريكية التصميم الى روديسيا الجنوبية . وقد قامت وزارة الخارجية الولايات المتحدة ووزارة التجارة في الولايات المتحدة بالتحقيق في هذه التقارير وقيل انهما خلصتا الى ان الطائرات العمودية هذه " كانت ، فيما يظهر قد أرسلت من اسرايل " . وأعلنت وزارة الخارجية ان وزارة التجارة كانت قد اعلنت اسرايل تصريحها ببيع الطائرات العمودية الى شركة لم يذكر

اسمها تابعة للولايات المتحدة تقوم بحمليات في سنخافورة . بيد ان وزارة الخارجية خلصت الى انه " ليس هناك برهان أو دليل على ان اسرائيل قد أدت بنقل هذه الطائرات انتهاكا لنظام (الولايات المتحدة) " . ووفقا لما ذكرته التقارير ، فقد قامت القوات المسلحة للنظام غير الشرعي بتجهيز هذه الطائرات الحمودية بالفصل للاستخدام العسكري .

١٥٢ - وتشير التقارير أيضا الى ان وزارتو الخارجية والتجارة تجريان التحقيق في المزاعم القائلة بأن ٢٠ طائرة من الطائرات الاستطلاع من أراز سسنا اف . تي - ٣٢٧ بـ Cessna FT-337B المصنوعة في فرنسا بموجب ترخيص من الولايات المتحدة قد ظهرت أيضا في روديسيا الجنوبية . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، أفاد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بأن عدد الطائرات الحمودية الفرنسية التصميم من أراز الوويت Alouette التي هي في عيارة النظام غير الشرعي قد زادت من ١٦ طائرة في عام ١٩٧٦ الى ٦٦ طائرة في ١٩٧٨ . وذكر أيضا أن بنسب افريقيا من المشرين الرئيسيين لهذه الطائرات .

١٥٤ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، أصدرت إحدى المحاكم الاتحادية بالولايات المتحدة حكما بأن تدفق شركة الخطوط الجوية المتحدة (يونيتد إيرلينز) مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على سبيل الجزاء لقيامها بتدريب طيارين من روديسيا الجنوبية انتهاكا للجزاءات المفروضة على هذا البلد . وكانت شركة الخطوط الجوية هذه تقوم بتدريب الطيارين فسي دنفر لساب شركة افريتير (د) ، وهي شركة تابعة للخطوط الجوية الروديسية .

١٥٥ - وذكرت مجلة ساوثرن افريكا ، ان النظام غير الشرعي يعتمد بشكل متزايد على قوات المرتزقة لدعم هيئته العنيفة في النزاع مع رجال حرس الصحاري التابعين للجبهة الوطنية . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ذكرت المجلة ان قوات المرتزقة البيض قد ازدادت من " ١٠٠٠ شخص منذ عامين الى ما قد يبلغ ٥٠٠٠ شخص " ، بناء على الدرجة الاولى من بلدان غربية مختلفة ، بالرغم من القوانين الوالنية التي تجعل من غير الشرعي تبني المرتزقة للخدمة في روديسيا الجنوبية .

بم - التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية

١٥٦ - منذ توثيق اتفاق سالفوري في ٣ آذار / مارس ١٩٧٨ (أنظر L/AC.109/L.1284 الفقرة ٣٥ انحراف عدد من المنظمات والاشخاص البارزين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في جهود ترمي الى رفع الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية .

(د) - الملحق على معلومات عن شركة افريتير ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والخمسون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرات ٢٠٧ الى ٢٠٩ .

١٥٧ - رُئي تجوز/يوليه ١٩٧٨ ، تولت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أمر ترتيب زيارة لادنسة ، ووزيروا الى الولايات المتحدة للقيام بعملية لرفع الجزاءات . وفي خلال الشهر نفسه ، وعند ما كان توندرس الولايات المتحدة يناقش مسألة الجزاءات ، بذلت محاولات ، ولاسيما في مجلس الشيوخ ، لكي توقف الولايات المتحدة تنفيذ الجزاءات لعين امكان تعديل ما اذا كان النظام غير النزي قد أوفى بوعده باقامة حكم اغلبيية في نهاية عام ١٩٧٨ . وفي الحقيقة ، انه تم بذلت محاولات في مجلس الشيوخ ، في شكل مشاريع قرارات وتحديات ، من اجل قبول اتصالات سالزبورى والاعتراف به . وفي نهاية المناقشة ، اتخذ مجلس الشيوخ ، بموافقة مجلس النواب ، قرارا بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٣٦ صوتا ، قرر بحويبه مواصلة تطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد هذا الاقليم . وترك القرار للرفيقين حرية البت في رفع الجزاءات استنادا الى ما اذا كان يرى ان النظام غير الشرعي قد بذل محاولات للتفاوض مع الجبهة الوطنية " بعسن نية " من اجل التوصل الى تسوية سلبية للمشكلة وما اذا كانت قد أجريت انتخابات مرة واحدة في الاقليم .

١٥٨ - وفي تشرين الاول / اكتوبر ، زار زعماء النظام غير الشرعي الاربعة جميعهم الولايات المتحدة في محاولة لعرض وجهة نازهم واتناج حكومة الولايات المتحدة برفق الجزاءات (أنظـر A/AC.109/L.1284 ، الفقرات ٤٩ الى ٥٥) .

١٥٩ - وفي المملكة المتحدة ، قال بيمس كالان رئيس الوزراء امام مجلس العموم ، ردا على مطالبات في المجلس بأن تقوم المملكة المتحدة برفع الجزاءات المفروضة ضد الاقليم ، ان " الجزاءات قد فرضت على روديسيا الجنوبية نتيجة لمقرر اتخذته الامم المتحدة وسيتم رفعها بالطريقة نفسها " . وبعد المناقشة التي جرت حول تقرير بنجام في مجلس العموم في اوائل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (انظر الفقرة ٤٩ (أ) أعلاه) ، صوت المجلس بالموافقة على تمديد فرض الجزاءات ضد الاقليم لمدة عام آخر . وما يذكر أنه يتعين ، وفقا للتشريجات البريطانية ، اعادة النظر في تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية ، كل عام ولا يمكن تمديد تطبيقها لعام آخر الا بقانون برلماني .

١٦٠ - وفيما ان الانتخابات المقرر عقدها بمقتضى الاتفاق الداخلي ستجرى في ٢٠ نيسان / ابريل فانه يجري بذل مزيد من الجهود لالغاء الجزاءات في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

١٦١ - وأوضحت الحكومة الحالية للولايات المتحدة انها لن تصمد ، وفقا لسياستها المتبصرة ، الى ايفاد فريق رسمي لمراقبة الانتخابات . وبالرغم من ذلك ، واستجابة للدعوات المتكررة الموجبهة من النظام غير الشرعي في آذار/ مارس ، فانه قد قدم قرار في لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ لتقرير ايفاد فريق مؤلف من مواطنين غير رسميين من الولايات المتحدة لمراقبة الانتخابات وتقديم تقرير الى التوندرس مما اذا كانت قد أجريت على نحو منصف . وأقرت اللجنة القرار في وقت لاحق ، واعتمده مجلس الشيوخ بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٢٧ صوتا . وتقضي احكام القرار ، بأن يأذن كونرس الولايات المتحدة لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ بالنيابة بتعيين رئيسيين يتومان بدورهما باختيار ٢٥ الى ٥ عضوا آخرين من الحياة العامة أو المنظمات

الخاصة أو تليهما لمراتبة الانتخابات ، وبأن يوفر مجلس الشيوخ مبلغ ٠٠٠ ١٧٥ دولار لتغطية المصروفات . بيد أنه في ٣ نيسان/ابريل ، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" ان اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب قد صوتت بالاجماع ضد هذا القرار في ٢ نيسان/ابريل .

١٦٢ - وفي أوائل آذار/مارس ، ذكرت التقارير ان كالاغان رئيس الوزراء قد اعلن في مجلس العموم ان الحكومة المحلطة المتعددة قد قررت عدم ايفاد فريق لمراقبة الانتخابات التي سيهيئها النظام غير الشرعي . بيد أنه قيل ان حزب المحافظين قد قرر ايفاد هذا الفريق .

١٦٣ - واطن مجلس الامن ، في القرار ٤٤٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٧٩ أن أية انتخابات تجري تحت اشراف النظام غير الشرعي والنتائج التي تسفر عنها تعتبر باطلة ولاغية . كما اعلن انه لن يتم منح اي اعتراف سواء من قبل الامم المتحدة أو اية دولة من الدول الاعضاء لاي ممثل او لأية هيئة يتم انشاؤها بموجب هذه العملية . وحث جميع الدول على الامتناع عن ايفاد مراقبين الى هذه الانتخابات وعلى اتخاذ التدابير الحالمة التي تكفل عدم تشجيع المنظمات والمؤسسات الداخلية في مجال اختصاص كل منها ، على القيام بذلك .

١٦٤ - وفي اثناء التصويت على هذا القرار ، امتنعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا عن التصويت وذكرت انه بينما لن تقوم حكوماتها بايفاد احد الى روديسيا لمراتبة الانتخابات ، فانها لا يمكنها قبول قرار يقيد اداء هيئاتها التشريعية لوظائفها أو يقيد حقوق اي من مواطنيها ممن قد يقررون مراتبة الانتخابات .

دال - فتح الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية

١٦٥ - أُبلغ المجلس الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة الامين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ (هـ) ان زامبيا قد "قررت استخدام الطريق الجنوبي لنقل بضائعها ، على ان ينفذ ذلك على الفور" . وذكر البيان ان ذلك معناه فتح الحدود مع روديسيا الجنوبية والتي كانت قد اطلقت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ عملاً بمقرر الامم المتحدة الذي يقضي بفتح جزاءات الزامية على روديسيا .

١٦٦ - ووفقاً لما اعلنته زامبيا ، فان اذعيتباتها السنوية من المخصصات تبلغ حوالي ٠٠٠ ٠٠٠ طن متري لا يفتق منها ، على الا ٠٠٠ ٠٠٠ طن متري . وزعمت ان المواني الموجودة في جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق والتي كانت تستخدمها زامبيا في المرور العابري لبضائعها ، لا يمكنها بعد الان ان تقوم بسرعة بتصدير البضائع زامبيا الحارة بها . ونتيجة لذلك "اضطرت زامبيا الى اللجوء الى مواني بديلة في جنوب افريقيا" . ووفقاً لما تذكره التقارير ، فقد وصل القطار الاول الى زامبيا عن طريق روديسيا الجنوبية في ١١ تشرين الاول/اكتوبر معملاً ببذور الذرة .

(هـ) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول/ اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12804 .

١٦٧ - وقد تقرر، زامبيا أنه بالرغم من أنها قد فتحت الحدود مع روديسيا الجنوبية "جزئياً"، فإنها ستواصل تأييد شعب زيمبابوي في كفاحه من أجل التحرير .

١٦٨ - ومن المدير بالذكر أن مجلس الأمن قد طلب في الفقرة ١٥ من قراره ٢٥٣ (١٩٦٨) إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وسائر المنظمات الدولية في مناقشة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى زامبيا على سبيل الأولوية بهدف مساعدتها على حل المشاكل الاقتصادية الخاصة التي قد تواجهها نتيجة لتنفيذ مقررات مجلس الأمن المتصلة بالجزءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وقد تكرر هذا الطلب في كثير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

١٦٩ - التدابير التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ بشأن الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية

١٦٩ - اجتمع مجلس الأمن علماً مع الاسف والتلق ، في قراره ٤٣٧ (١٩٧٨) كما ذكر آنفياً ، (أنظر S/AC.109/L.1284 ، الفقرة ٥) ، بقرار الولايات المتحدة بالسماح لزعما النظام غير الشرعي بدخول الولايات المتحدة بوصفه انتهاكاً للجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وطلب مجلس الأمن في قراره ٤٤٥ (١٩٧٩) ، في جملة أمور ، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ان تجتمع على الفور للنظر في اتخاذ تدابير لتحفيز وتوسيع نطاق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وأن تقدم اقتراحاتها في موعد أقصاه ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٩ :

١٧٠ - وفي ٢٣ آذار/مارس ، أصدرت لجنة مجلس الأمن تقريراً مؤقتاً (٥٤) رجحت فيه من مجلس الأمن تمديد الوعد النهائي المصنوع لها إلى ١٢ نيسان/أبريل . وأوصت اللجنة بالاجماع فسي تقريرها ، كمنافاة أولى ، برفض الغاء ان دولة للجزاءات من جانب واحد كما أوصت المجلس بأن يذكر الدول بالتزامها بالتقيد بدقة بمقرراته ثابتة للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٧١ - كما بينت لجنة مجلس الأمن المجلس بانها ستواصل مداواتها ، في جملة أمور ، بشأن البنود التالية بوصفها المجالات الممكنة لتحفيز الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية وتوسيع نطاقها : (أ) تطبيق الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية بكامل ما تنص عليه المادة (٤) من الميثاق ؛ (ب) شركات الطيران التي تحتفظ بحقوق جنوبية مع روديسيا الجنوبية ؛ (ج) السفر من روديسيا الجنوبية واليه ؛ (د) مكاتب الاعلام وغيرها من المكاتب التمثيلية التابعة للنظام غير الشرعي فسي الخان ؛ (هـ) نقل الاموال الخاصة أو اموال الشركات أو كليهما من روديسيا الجنوبية واليه ؛

(و) قوات المرتزقة العاملة في القوات المسلحة للنظام غير الشرعي ؛ (ز) توسيع نطاق الجزاءات ليشمل جنوب افريقيا ؛ (ح) الأنشطة الرياضية المتعلقة بروديسيا الجنوبية ؛ (ط) توريد المعدات العسكرية الى روديسيا الجنوبية ؛ (ث) امداد روديسيا الجنوبية بالنفط والمنتجات النفطية ؛ (ك) عدم الاعتراف بالانتخابات غير الشرعية ونتائجها ؛ (ل) الشركات الاجنبية العاملة في روديسيا الجنوبية .

١٧٢ - وفي ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣ / ٣٨ بشأن بشأن روديسيا الجنوبية والقرار ٣٣ / ٤٠ بشأن المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل عملية انهاء الاستعمار .

١٧٣ - وفي كلا القرارين ، اعربت الجمعية العامة عن اقتناعها بأنه ينبغي توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، ورجت من مجلس الامن أن ينظر في اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل تحقيق هذه الغاية .

١٧٤ - كما أدانت بقوة نظام الاقلية الحنصري في جنوب افريقيا الذي واصل التعاون مع نظام الاقلية الحنصري غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، مما يعد انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومخالفة سافرة لالتزاماتها المعددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛ ودعت مجلس الامن الى فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، بما في ذلك فرض حظر على النفط وسحب الاستثمارات من هذا البلد .

١٧٥ - ومنذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع الشركات عبر الوطنية في القرار ١٩٧٨ / ٧٣ المؤرخ في ٤ آب / ايلول ١٩٧٨ ، على الامتثال بدقة لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وذلك بانهاء جميع الاستثمارات الجديدة في الجنوب الافريقي ، وبانهاء تعاونها مع نظم الاقلية الحنصرية . كما دعا جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد ، الى اتخاذ تدابير فيما يتعلق بمواطنيها والشركات عبر الوطنية التي تدخل جنسيتها ممن يمتلكون أو يديرون مشاريع في الجنوب الافريقي لوضع حد لهذه الأنشطة .

١٧٦ - ووفقا لما ذكرته التقارير ، فقد قدمت في آب / اغسطس ١٩٧٨ وثيقة الى لجنة الامم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وسماية الاقليات تذكر ان ٥٩٣ شركة غربية كانت تنتمي للجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة ضد روديسيا الجنوبية . وذكر أن ٤٤٤ شركة من هذه الشركات مقرها في المملكة المتحدة و ٩٢ شركة في الولايات المتحدة . كما تضمنت الوثيقة قائمة بالشركات التي قيل بأنها مسجلة في سويسرا وفرنسا وكندا والنمسا وهولندا .